الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحليل السياسات التجارية بواسطة نموذج التوازن العام

- دراسة حالة: الجزائر 1990-2020 -

إعداد الطلبة:

- **أيمن ببوخة**
- **عبد الباسط نوري**
- **زكريا سعودي**

إشراف الأستاذ :

- **د. علي ذهب**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
– د. كدودة عادل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
– د. علي ذهب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
– د. انصير أحمد	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2022/2021

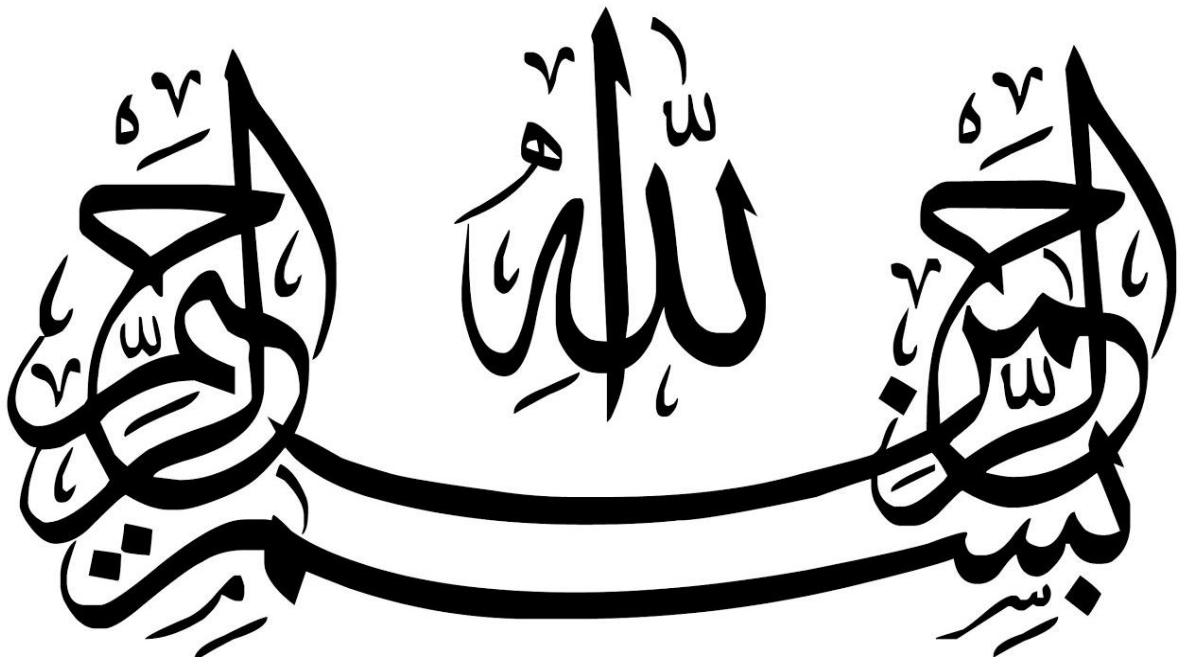
بسم الله الرحمن الرحيم

قال ﷺ: «لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم وأصلي و أسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين والهادي إلى الصراط المستقيم، أحمده وأشكره على إتمام هذا العمل وأتقدم بكل عبارات الشكر والتقدير والعرفان بعدد ما يتنزل من السماء من قطرات المطر و ما تفوح به الأزهار من شذى العطر إلى من أعطى دون مقابل وسقانا وروانا بعلمه فلم يبخل علينا بشيء لا بعلم ولا بنصيحة إلى الأستاذ الدكتور –علي ذهب– على المجهود القيم والمثمر من أجل أن نرقى ونتقدم .

أستاذي الفاضل للنجاح أشخاص يعرفون معناه وللإبداع أشخاص يحصدونه لذلك نقدر كل ما قمت به من مجهود ....لتساعدنا على إتمام هذا العمل ....من أسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير .

أدامك الله وحفظك أستاذي الكريم

- أيمن – عبد الباسط – زكريا

ملخص:

تهدف السياسة التجارية الى استخدام جملة من الادوات والوسائل من اجل التشجيع على الاستثمار، أو يقصد تطبيق سياسة حمائية ، فهي خيارات متاحة امام الدول تحدد علاقاتها مع العالم الخارجي ، ويكون ذلك عن طريق اصدار التشريعات واتخاذ قرارات واجراءات لوضعها حيز التنفيذ.

ويعالج هذا البحث مدى تقييم السياسة التجارية بواسطة نموذج توازن العام لدراسة تطور الميزان التجاري لتجارة الخارجية في الجزائر

الكلمات المفتاحية : السياسة التجارية ، التوازن العام ، الميزان التجاري ، التجارة الخارجية.

Summary:

Trade policy aims to use a set of tools and means to encourage investment, or it is intended to implement a protectionist policy, as they are options available to countries that define their relations with the outside world, and that is by issuing legislation and taking decisions and procedures to put them into effect.

This research deals with the extent to which the trade policy is evaluated using the general equilibrium model to study the development of the trade balance of foreign trade in Algeria

Keywords: trade policy, general balance, trade balance, foreign trade.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مـقـدمـة	أ– د
الفصل الأول: الاطار النظري للسياسات التجارية	
تمهيد	06
المبحث الأول : ماهية السياسات التجارية	07
المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية	07
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية .	08
المبحث الثاني : اتجاهات السياسة التجارية وحججها	09
المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية	09
المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية	13
المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية	16
المطلب الأول: الأساليب السعرية	16
المطلب الثاني : الأساليب الكمية	29
المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية	33
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الجانب النظري لنموذج التوازن العام	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية نموذج التوازن العام	39
المطلب الأول: مقدمة في نموذج التوازن العام	39

المطلب الثاني : هيكل نموذج التوازن العام	42
المبحث الثاني: قاعدة بيانات نموذج التوازن العام	48
المطلب الأول: الاطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية	48
المطلب الثاني: توازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية	49
المطلب الثالث : مخطط مصفوفة الحسابات الاجتماعية	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
1-الجانب التطبيقي: تكوين المصفوفة المحاسبية الاجتماعية في الجزائر لسنة 2014:	54
أ-تعريف الأعوان الاقتصادية حسب SCEA	54
ب-المعطيات الاقتصادية الضرور ية لتكوين SAM	55
ج- تكوين النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2014	55
د- تكوين النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2015	57
-محاكاة السياسة التجارية	59
خاتمة عامة	67
قائمة المصادر المراجع	71

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة الحسابات الاجتماعية	51
02	الجدول 1 : المدخلات–المخرجات. حيث تم تشكيل المصفوفة وتفصيلها	56
03	مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2015	57
04	التحويلات بين الوحدات الاقتصادية)الوحدة: مليون دج	58
05	الآثار الإجمالية لسنة 2014	60
06	جدول يوضح بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر	62
07	التغير السنوي في بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر	64

هرس الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الاستهلاك	19
02	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الإنتاج	20
03	آثار إعانات التصدير على الاقتصاد	23
04	أثر الحصص على الأسعار	30
05	التبادل في السوق الدولية	31
06	خطوات بناء نموذج التوازن التطبيقي العام	43
07	يوضح مخطط بناء وتنفيذ التوازن التطبيقي العام	44

مقدمة

مقدمة

عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية عدت تعديلات في السياسة التجارية، وذلك بدءا من فترة الرقابة على التجارة الخارجية ثم احتكار الدولة لها، وانتهاء بتحريرها، وقد تكون السياسة التجارية إما حمائية أو تحريرية، أو مزيج بين سياسة تحريرية والحمائية في نفس الوقت، وهي ما تعرف بالسياسة التجارية الاستراتيجية، وكون أن السياسة التجارية تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها التأثير على حجم واتجاه الصادرات والواردات في كل بلد، وذلك من أجل تحقيق المصلحة الوطنية من قطاع التجارة الخارجية، ولذا يجب على الدولة أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين السياسة التي تريد ا تحقيق هذه الأهداف، والتنبؤ بالنتائج الممكن نشؤها عند تطبيق سياسة تجارية معينة على قطاع التجارة الخارجية، ومن ذلك نطرح

الإشكالية الآتية:

ما هو تقيم السياسة التجارية من خلال التوازن العام ؟

على ضوء هذه الإشكالية الرئيسة تم افتتاح الاسئلة الفرعية التالية ؛

– ما المقصود بالسياسة التجارية ؟

–ما هي انعكاسات استخدام أدوات السياسات التجارية في الجزائر؟

–إلى اي مدى يكمن تأثير الصادرات والواردات على توازن الميزان التجاري؟

–ما مدى تطور ميزان التجاري في الصادرات و الواردات ؟

فرضيات الدراسة:

– إن الانتقال من نظام الاحتكار والرقابة الممارس بعد 1990 إلى نظام السوق أو سياسة التحرير سيدفع بالانتقال بالسياسة التجارية من النظام الحمائي إلى نظام الحر، وهو ما يعمل على نمو التجارة الخارجية وزيادة الصادرات والواردات

– وجد تأثر في مدى القصير الأجل لتقلبات اسعار النفط التي تعتمد عليها الجزائر بنسبة كبيرة في ميزان التجاري

– في ظل ضعف الصادرات خارج المحروقات تلجأ الدولة لاستخدام التعريفة الجمركية باعتبارها أداة هامة تساعد على التحكم في حجم الواردات

.– مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي (شخصي) وما هو موضوعي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

✓ **الأسباب الذاتية:**

- تخصصنا في مجال اقتصاد الكمي والذي يفرض علينا الدراية الكافية بالمواضيع الدراسات الكمية .
- الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- يعتبر البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع القياسية المتقدمة.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية التي تعبر عن مجموع الأدوات والتي من شأنها تؤثر على حجم واتجاه صادرات والواردات، كما تعتبر الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي، ومدى استعداد الجزائر للتكيف مع العالم الخارجي.

هدف الدراسة: هدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقطاع التجارة الخارجية نوضح من خلاله المتغيرات الأساسية المتحكمة في الصادرات والواردات، وبناء على هذا النموذج نحدد انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم واتجاه الصادرات والواردات.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وما يتبعها من تساؤلات فرعية التي يطرحها موضوع البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من المواضيع البحثية النظرية.

أما الأدوات المستخدمة في بحثنا في جمع المعلومات والبيانات، نختصرها فيما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع .

- **حدود الدراسة:**

- تقتصر دراستنا على الجانب النظري المتعلق بالسياسة التجارية وهذا وفقا لأشهر الطرق المتبعه، ومحاولة إسقاط هذا على بيانات من الاقتصاد الجزائري من أجل المعالجة مشكل الأثر أو التبعية بين المتغيرات الاقتصاد المدروسة أو المستهدفة .
- حدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة القياسية في الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى غاية 2020

- **الدراسات السابقة**

- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2003 وقد تناول فيها بداية الجانب النظري للتجارة الخارجية ج على من خلال مختلف النظريات المفسرة لها، ليعرج أهم التطورات التي على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى غاية2004 مركزا على تحرير التجارة الخارجية بعد 1990وآثارها على النمو الاقتصادي، لينتقل إلا سرد آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، بالحديث أساسا حول عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية وما سيترتب عنها من تسهيل لعملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة وأن المفاوضات في مرحلتها النهائية.

- محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006

وهي الدراسة التي تناول فيها بالتحديد، تطور التجارة الدولية من خلال أهم الاتفاقيات المنظمة لها، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، وربطها بظاهرة العولمة الاقتصادية والاتجاهات الجديدة للاستثمار الدولي، مبرزا في الأخير أهم الاثار للنظام التجاري الجديد على الدول النامية

- وليد عابي ، آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية–دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغرب–،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012.

وهي الدراسة التي تناولت سياسات تحرير التجارة الخارجية وأهم تأثيرا على التنمية المستدامة، كم ركزا صاحبها بالأخص على الجوانب البيئية عند تناوله لدول المقارنة مصر والجزائر وتونس والمغرب، مبرزا أهم الانعكاسات التي تخلفها عملية التحرير على البيئة وكذا مدى مراعاة المعايير البيئية عند التصدير

- **صعوبات الدراسة:**

- من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث هي:

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفتنا عدة صعوبات، من بينها عدم كفاية المراجع والبحوث الجامعية في مجال دراسة السياسة التجارية ، بحيث أن المراجع المتوفرة تتناول في نقاط بسيطة ، أما فيما يخص المعالجة القياسية فهي منعدمة ماعدا بعض المراجع المتعلقة بمعايير الاقتصاد القياسي.

- أما عن دراسة الحالة فهي غير متوفرة بسبب عدم الاهتمام بهذه النوعية من البحوث في الجزائر.

- **هيكل الدراسة:**

- لإنجاز هذا البحث قومنا بتقسيمه إلى فصلين:

- الفصل الأول: تطرقنا إلى الأسس النظرية لسياسات التجارية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول السياسة التجارية حيث تطرقنا إلى مفهوم السياسة التجارية، مع ذكر العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني تناولنا اتجاهات السياسة التجارية حيث تطرقنا لسياسة الحماية التجارية وحجم السياسة التجارية والمبحث الثالث تناولنا أساليب السياسة التجارية حيث تم التطرق الى الأساليب السعرية والكمية والتنظيمية

- الفصل الثاني: تطرقنا إلى الأسس النظرية لنموذج التوازن العام ، وتم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول نموذج التوازن العام حيث تطرقنا إلى مفهوم نموذج التوازن العام ، مع ذكر هيكله ،

- المبحث الثاني: تطرقنا إلى دراسة الحالة، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم نموذج التوازن العام وكذلك هيكله اما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى قاعدة بيانات نموذج التوازن العام وكذلك جوانبه النظرية من تقسيمات وأنواع وقواعد وكذلك طرق جعله أكثر استهداف ثم دراسة توازن للبحث .

الفصل الأول

الاطار النظري للسياسات التجارية

تمهيد

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية . للسياسة التجارية اتجاهين مختلفين، أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة، والآخر سياسة تحريرية ، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية ، وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه إلا أن الدول حاليا مازالت مختلفة في تطبيق السياسة التجارية ، رغم التطورات التي شهدها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف .

ومن أجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهم كالتالي:

المبحث الأول : ماهية السياسات التجارية

المبحث الثاني : أنواع السياسات التجارية

المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية

المبحث الأول: ماهية السياسات التجارية

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية التي تعتبر أهم ركائز السياسة الاقتصادية منذ القدم ، والتي تتضمن لوائح و تشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدول التي ترتبط بينها تجاريا و ذلك بتقييد أو تحرير التجارة ، حسب مقتضيات تلك العلاقة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبق ة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة ، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها.

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف ...إلخ (حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها)[1]"

تعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية .[2]

وعليه ومن خلال ماسبق يمكن أن نستنتج بأن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ، بهدف تقييد التجارة أو تحريرها.

---

[1] منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1968 ، ص 183

[2] .أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 ، ص 64

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية .

تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[1] :

الفرع الأول :مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها .ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة :

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي :

فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية .كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف .

أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى

[1] الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية دراسة حالة مجمع صيدال، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم غير منشورة ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006 /2007 ، ص 54 .

المبحث الثاني : اتجاهات السياسة التجارية وحججها

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية ، وهما الحرية والحماية – كما هو مبين في التعريف – وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحمائية التجارية ، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية ، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة ، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق.

المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية هي الحالة التي تعبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد لقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة ، خاصة من قبل التجاريين في القرن الثامن عشر ، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك.

الفرع الأول: مفهوم الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية تعني " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة "[1] ، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية ، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات[2].

---

[1] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2012 – 2013، ص59.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 131 .

* 1789)1846 (اقتصادي ألماني، ذو شخصية مؤثرة في زمانه، وذلك بدفاعه المبكر عن السياسات التجارية الليبرالية فيما بين الدويلات الألمانية عاملا مساعدا على قيام منطقة للتجارة الحرة لكل ألمانيا، تعرض للسجن بسبب آرائه، واضطر بعدها إلى اللجوء إلى سويسرا، فرنسا، إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأميركية أين عمل محررا صحفيا. ووجد أمريكا في نفس الظروف الاقتصادية السائدة في بلاده، ثروات اقتصادية غير مستغلة، عدم وجود صناعات بسبب منافسة الصناعة الإنجليزية التي كانت ترسل بضائعها وتبيعها بأقل الأسعار. وقد بدأت في الولايات المتحدة، حركة قومية تنادي بحماية الصناعات المحلية فكان Listجد متأثرا بذلك .

كانت هذه السياسة محل اهتمام التجاريون ، الذين قدسوا مبدأ الحماية في التجارة الدولية ، فكانوا يرون أنها مصدر ثراء الدولة آنذاك ، وتقاس بما تملك من معادن نفيسة ، متمثلة في الذهب والفضة ،فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية ، وذلك بتقييدها من ناحية الواردات وفتح المجال أمام الصادرات

الفرع الثاني: حجم الحماية التجارية

شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تزايدا نحو الحماية ، فقد أخذت اهتمام بعض *المفكرين الذين دافعوا عنها منهم الاقتصادي الألماني الشهير* List Freidrich في كتابه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " سنة 1841 ، يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية ، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها ، فكانت كالتالي :

أولا :الحجج الاقتصادية : تكمن الحجج الاقتصادية في النقاط التالية :

حجة حماية الصناعات الناشئة : تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية ، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية ، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها[1] ،طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، ففي سنة 1790 ،دشن ألكسندر هاملتن *ALEXANDRE HAMILTON ، سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، أعاد فريدريك ليست LIST .F طرحه هذه الفكرة عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر مؤيدي الحمائية بفرض الرسوم الجمركية[2] ، فقد وضع فريدريك List عدة شروط لتطبيق الحماية وهي[3] :

أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة ، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثم فهي مهيأة للتخصص الزراعي والتمتع بالمزايا النسبية بذاتها ، وان حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية والأولية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور، وهذا سلبي للصناعة الناشئة .

[1] عبد الرحمان أحمد يسري ، الاقتصاديات الدولية ، مرجع سابق ، ص 167

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 65

[3] مصطفى رشدي شيحة ،الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 135 .

تقتصر الحماية على الصناعات القادرة ، أي أن الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية وأن تتنافس في المستقبل ، هي فقط التي يجب حمايتها ، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الظروف ، يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها .

الحماية مؤقتة ، ومرتبطة بالظروف والفترة الملائمة للنمو ، وبعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة والمنافسة

. توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي : يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري ، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي ، وذلك بطريقتين :

الطريقة الأولى : الرسم القيمي : بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية مثلا) ، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي ، وهذا يرهق المستهلك المحلي ، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة ، عندها يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل أتعابه المتمثلة في الرسوم الجمركية وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق متمثلة بالرفاهية الاقتصادية للمستهلك ، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها ، وبالتالي يتحسن معدل التبادل الدولي ، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يمكن الجزم أن معدل التبادل الدولي سوف يتحسن بفرض الرسوم الجمركية ، أولا ، قد لا يتحمل المنتج الأجنبي الجمارك أو ارتفاع الأسعار نظرا لجودة المنتج الصناعي ، ثانيا حماية الصناعة المحلية سوف يشجع هذه الصناعة على التحول إلى قطاعات لا تتمتع بتلك المزايا ما دامت أسعار السلع المنافسة الأجنبية قد ارتفع ، مما يحكم عليها بعدم الكفاءة ، لأن أسعار السلع المصنعة محليا تحدد قيمتها على أساس سعر السلعة المنافسة المستوردة مضافا إليها الرسوم الجمركية ، وهذا ما يدل على التأثير الخارجي في الأسعار الداخلية ، وبذلك قد تكون هذه الحجة لصالح الحرية التجارية .

الطريقة الثانية : الأثر الكمي : لتقييد الواردات (الحصص والإعانات) ، يؤدي إلى تخفيض لحجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية ،إلا أن هذه الطريقة منتقدة أيضا، نظرا لأن هذه القيود قد تؤدي إلى زيادة تهريب السلع وبذلك يتحقق العجز في التجارة الدولية مما يؤثر في سعر الصرف ومعدل التبادل .بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن تنظيم التجارة

الدولية ، وتطبيق بعض القيود على التجارة الدولية ، يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية ، حيث يكون من ضمن الحلول المقدمة للرقابة على التجارة الدولية[1] .

. **الحصول على إيرادات للخزينة العامة** : يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة ، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي ، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا ، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام ، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية ، إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع و إعانة الصناعات الوطنية المماثلة ، ويعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك ، مما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي [2].

.**جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم اجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في انتاجها على رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ، كما يساعد رأس المال على تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته ، إلا أنه يعاب على هذه الحجة ، أنها قد تضر بالاقتصاد المحلي ، بتسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح ، لذلك فسياسة الحماية التجارية من أجل جذب رؤوس الأموال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال الأجنبي لإحكامه وتحديد مساره لتحقيق التنمية الاقتصادية بها[3] .

5 .حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية ، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية ، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين ، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق ، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستراد نهائيا[4]

[1] مصطفى رشدي شيحة ، المرجع السابق، ص ص 142 - 141.

[2] المرجع نفسه، ص 144

[3] – زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2007، ص 295

[4] – مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 120

.**ثانيا :الحجج غير الاقتصادية** : يقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها أو إعطاءها وزنا ماديا ، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية ، والتي تكمن في النقاط التالية:

1. دعم الأمن القومي : هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية ، فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء بدون حماية ، لذلك من الضروري حماية هذه السلع التي قد لا تتسم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة ، فيخشى أنصار الحماية أن يؤدي اعتماد الدول على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الإستراتيجية كمعدات الدفاع أو الغذاء ، إلى تهديد استقلال الدولة ،خاصة عند نشوب الحروب التي تؤدي إلى قطع طرق المواصلات ، لهذا كان على الدولة حماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج تلك السلع الإستراتيجية .

2 .الحفاظ على الشخصية القومية : مما لا شك فيه ، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة ، سهولة المواصلات والاتصالات ، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم عقائدية ، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي ، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها ، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها.[1]

المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية

تعبر هذه السياسة، عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي و التوزيع الأكفأ للموارد الدولية ، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها ، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية وانتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو ، ستيوارت ميل ...إلخ ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية ، والخروج عن حالة العزلة .

[1]– جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص ص: 140 ، 141

الفرع الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات ،[1] وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية[2] .

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار.[3]

الفرع الثاني : حجج الحرية التجارية

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدول ي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها[4]:

أولا: التخصص في الإنتاج: تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر.

بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب و هذه الظروف الجديدة لا سيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف

.ثانيا :الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: فهي تراعي مصلحة المستهلك و تهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة و شدة المنافسة الأجنبية، و بذلك فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 249 ص ، 2003/2004

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 133 .

[3] مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص 158

[4] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 224 .

المنتجين، و من جهة أخرى توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين و الأجانب و تقسم بينهم الأسواق و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة و نفقات النقل ، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا .

ثالثا : كون الحرية تشجع التقدم التقني: يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك.

أما إمكانية المنتج المحلي (الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية) في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع أو من السهل الانتقال إليها و بالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي.

رابعا : كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.

المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب المتمثلة في الأساليب السعرية ، الكمية والتنظيمية.

المطلب الأول: الأساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية ، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف.

الفرع الأول: الرسوم الجمركية

1.مفهوم الرسوم الجمركية : تعرف الجمارك الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع ،عندما تجتاز حدودها ، سواء كانت صادرات أو واردات [1]، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك[2] ، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة[3] ، وموضوع الرسوم على الواردات هو الأكثر شيوعا، لذلك سنركز عليه في هذه الدراسة.

من التعريف السابق نستنتج أن الرسوم الجمركية عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل من الصادرات والواردات ، عند تجاوزها الحدود الإقليمية للدولة دخولا أو خروجا.

يجب الانتباه إلى نقطة مهمة ، شائعة الاستخدام ، وهي الخلط في تسمية الرسوم الجمركية ، والصحيح هو الضرائب الجمركية ، نظرا لكونها تفرض جبرا بدون مقابل من طرف الدولة ، وهذا المفهوم يخص الضرائب الجمركية، ويتعارض مع الرسوم الجمركية التي تدفع اختيارا و مقابل خدمة ويطلق على مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة ، خلال فترة زمنية معينة التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن جدول أو قائمة بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة[4] .

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 129

[2]. موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 67 2

[3]زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 297

[4] عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 238

2 .أنواع الرسوم الجمركية تختلف أنواع الرسوم الجمركية ، حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي ،حسب الهدف وحسب وعاء الرسم :

أ– حسب كيفية تحديد الرسم:تنقسم إلى رسوم قيمية رسوم نوعية ورسوم مركبة

–رسوم قيمية :TARIFFS ADVALORENتفرض وتحسب على أساس نسبة في قيمة البضاعة المستوردة ، أي نسبة من سعر البيع أو الاستيراد ، كأن تفرض 5 %من قيمة السلعة ، ويعتبر السعر النسبي أشهر الأساليب المطبقة.

– . رسوم نوعية: TARIFFS SPECIFIC تتحدد الرسوم النوعية على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة ، بصرف النظر عن قيمة السلعة ، كأن تفرض 50 دينارا على كل طن من الشحنة

– .رسوم مركبة: TARIFFS COPOUND وهي الرسوم التي تتضمن رسما نوعيا ويضاف إليه رسم قيمي ، كأن تفرض ضريبة قيمية ب 10 %من قيمة السلعة ، و20 دج على كل كيلو غرام زائد من السلعة[1] .

ب– حسب الهدف : وهنا نميز بين نوعين من الرسوم مالية وحمائية .

–الرسوم المالية : وهي التي تفرض قصد تحقيق إيرادات لخزينة الدولة.

– الرسوم الحمائية : وهي التي تفرض من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وفي أغلب الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا[2]، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر HABERLERأن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا[3] ، وهناك حالة استثنائية ، وهي أن تفرض الرسوم على سلع مستوردة ليس لها نظير محلي ، هنا تحقق الرسوم الغرض المالي دون الغرض الحمائي ، ويقابل هذه الحالة أن تفرض الرسوم بأسعار مرتفعة تحول دون استيراد السلعة ، هنا يتحقق الغرض المالي ، وتسمى بالرسوم المانعة.[4]

[1] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005/2004، : ص ص، 182، 181.

[2] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 297

[3] مفتاح حكيم ، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص 38

[4] سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص 184

.ج – حسب وعاء الرسم : وهنا نفرق بين نوعين من الرسوم الجمركية وهما :

–رسم الصادرات : وهو الذي تفرضه الدولة على مصدريها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى توفي حاجتها في الاستهلاك المحلي ، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية ، وهذه الرسوم نادرة الحدوث .

–رسم الواردات :وهو أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات والمنتجات المحلية وموازنة ميزانها التجاري ، وهذا الرسم هو الأكثر استخداما ، إلا أنه يتعب كاهل المستهلكين الأجانب .[1]

3 .**الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية** : تؤثر الرسوم الجمركية على الظواهر الاقتصادية (الاستهلاك ، الإنتاج ، الإيرادات ، توزيع الدخل (ومن أجل تعميق هذا التحليل ، افترضنا أن السلع موضوع المبادلة هي سلع تامة، استهلاكية أو استثمارية، وأن الدولة موضوع الدراسة بلد صغير يخضع للأسعار الدولية ولا يمكن لوارداتها أن تؤثر في السعر العالمي في سوق هذه السلعة ، كل هذا من خلال استخدام أسلوب تحليل ج زئي على منحنيات الطلب و العرض ، والشكل التالي يوضح ذلك .

أ . أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك : إن فرض الرسوم الجمركية سيكون في غير صالح المستهلكين الذين يفضلون السلع الأجنبية، لأنهم سيدفعون أسعارا أعلى من السائدة محليا أو أنهم يحصلون على كميات أقل، أو أنهم يخضعون لكلا الأثرين فيحصلون على كميات أقل بأسعار مرتفعة ، وسنثبت ذلك بالاستعانة للشكل التالي:

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 130

الشكل (01) الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الاستهلاك

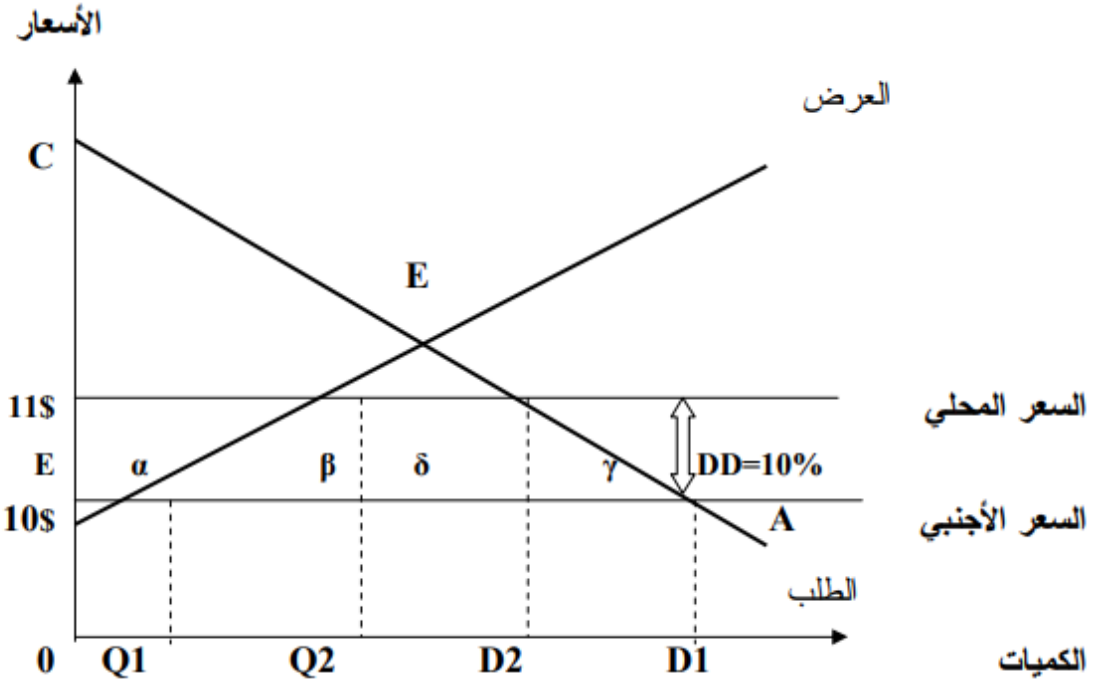

SOURCE :Brahim Guendouzi , Op. cit, p48 .

نلاحظ من خلال الشكل أن السلعة المستوردة عند السعر 10 ، $في ظل غياب تطبيق الرسوم الجمركية فإن الطلب المحلي لهذه السلعة يساويOD1 ، والعرض المحلي فيOQ1 ، وتقدر الكمية المستوردة بـ Q1D1 ،وفي حالة عدم استيراد هذه السلعة من الخارج ، و يتحدد السعر الداخلي وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب على هذه السلعة ، والممثل بالنقطة E ، أما عندما تطبق الرسوم الجمركية النوعية ب10 %من قيمة السلعة ، فإن الطلب المحلي ينخفض إلىOD2 ، أما العرض المحلي ينتقل إلىOQ2 ، و المساحة التي تمثل Q2D2هي الكمية المستوردة .

في ظل غياب الرسوم الجمركية ، الكمية المطلوبة من السلعة هيOD1 ، وانتقلت إلى الكمية OD2 مع تطبيق الرسوم الجمركية القدرة ب 10) %رسوم نوعية) ،وهذا يشير إلى أن الطلب انخفض بسبب ارتفاع السعر من 10 $ إلى 11 $بوجود الرسوم الجمركية ، أما عن فائض المستهلك[1]

المبين في الشكل بالمثلث ACE ، يتحدد في الجزء أسفل منحنى الطلب وأعلى سعر مدفوع ، وبالتالي فإن المستهلكين خسروا المساحة المتمثلة في [2] .α+ β+ δ+ γ .

- عرف على أنه الفرق بين المبلغ الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه ، والمبلغ الذي دفعه بالفعل من أجل الحصول على سلعة معينة

[2] Brahim Guendouzi , Op. cit, p48 .

وبالتالي فإن فرض رسم جمركي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، الذي يدفع بالمستهلكين إلى تقليص مشترياتهم ، والخسارة الصافية للمستهلكين والناتجة عن فرض الرسم تمثل في الشكل بالمساحة $\alpha + \beta + \delta + \gamma$.بـ المقدرة.

ب . أثر الرسوم الجمركية على الإنتاج : إن فرض الرسوم الجمركية سيعطي مكاسب للمنتجين المصدرين ، فعند فرض رسوم على السلع الأجنبية، فإن سعرها يرتفع محليا، مما يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار التي قد تصل إلى السعر العالمي لتلك السلع ، وبالتالي يحصلون على أرباح ناتجة عن المبيعات الإضافية . من خلال الشكل التالي ، الذي يبين أن OP تمثل السعر ، والمساحة بين كمية الإنتاج OQ والطلب الأجنبي OM ، تمثل كمية الواردات . QM بفرض الرسوم الجمركية PP1 بالإضافة إلى السعر OP،السعر الأجنبي للواردات OP1 ، ستكون نتائج تطبيق الرسوم الجمركية على الإنتاج [1]، في الشكل التالي:

الشكل رقم(02) :الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الإنتاج

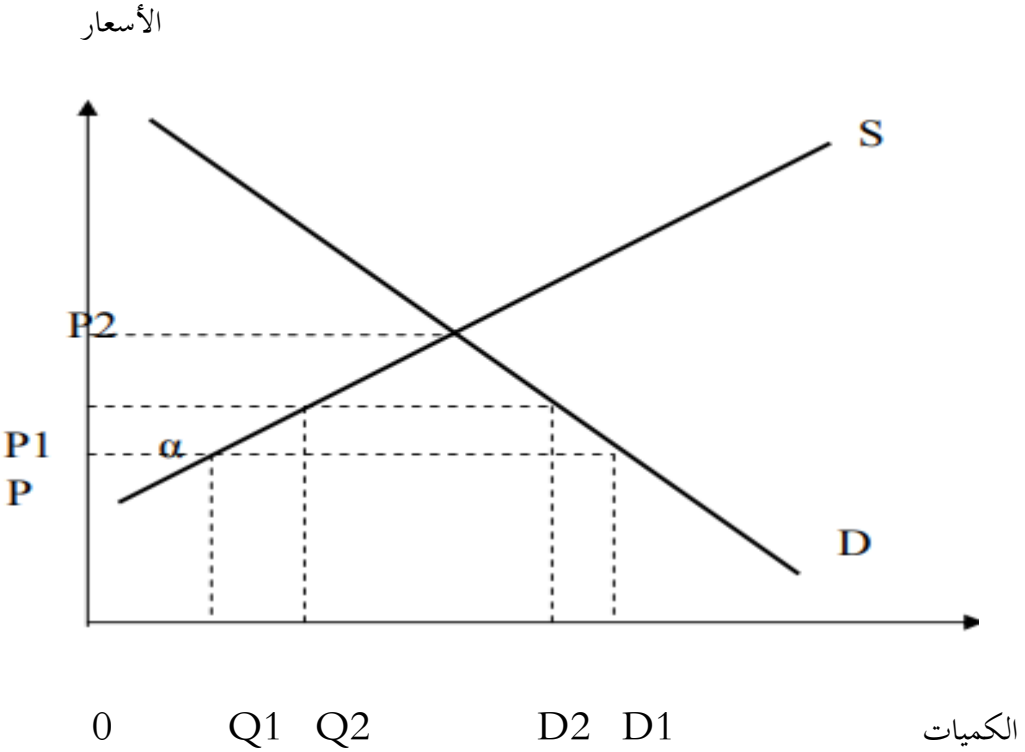

Source: M.E Benissad , op. cit , p 214 .

[1] Economie Internationale, Office des Publications Universitaire, Alger,1983 , ،M.E Benissad, p214

من الشكل السابق نلاحظ أن في ظل غياب الرسوم الجمركية ، العرض المحلي من هذه السلعة هو OQ1 ،ولكن بتطبيق الرسوم الجمركية ، فإن العرض سينتقل إلى OQ2 ،لأن السعر انتقل إلى [1] مستويات أعلى من P1إلى P2 ، أم عن فائض المنتجين الذي يمثل المنطقة α ، الذي يتمثل في الجزء أعلى منحنى العرض وأسفل السعر ، وبالتالي فالرسوم الجمركية عملت على زيادة رقم أعمال المنتجين المحليين ، إذن في تشجع على الإنتاج أكثر ، أما عن فائض المنتج الممثل من خلال الشكل في منطقة[2] α ، التي تعد تحويلا من فائض المستهلك إلى فائض المنتج داخل الدولة المستوردة ،فيمكن القول أن فرض الرسوم الجمركية له أثر إيجابي على رفاهية المنتجين ، حيث تشكل الرسوم الجمركية لهم حماية من قوة المنافسة الخارجية القادمة مع الواردات[3] .

ج .الأثر على الإيرادات المالية للدولة : يعتبر فرض الرسوم الجمركية على السل ع الأجنبية وسيلة سهلة للحصول على إيرادات إضافية لخزينة الدولة ، في هذه الحالة وتستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب، فعلى مر الزمن كانت التجارة الدولية تمثل مصدرا لمداخيل الدولة، وفي البلدان المتخلفة، الرسوم الجمركية تمثل المصدر الأكثر أهمية لميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان توضع الرسوم الجمركية بهدف وحيد، وهو توفير مصدر للدخل للدولة .

وقد يتعارض هدف تحقيق الموارد المالية مع هدف حماية الصناعة الناشئة، فإذا كان هدف الدولة هو الحماية، فإن الرسوم الجمركية تفشل في تحقيق غرضها في الحصول على إيرادات مالية للخزينة العمومية، لأن حماية الصناعة المحلية تتطلب تخفيض الكميات المستوردة بشكل كبير، وبالتالي الإيرادات، وعلى ذلك، فإن كان الغرض من الرسم هو الحصول على موارد مالية، فيتعين على الدولة فرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة. ويمكن للإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء تحصيلها للرسوم الجمركية، أن تظهر في شكل نفقات عمومية إضافية، أو على شكل مشاريع ذات أبعاد اجتماعية تزيد من رفاهية المجتمع ككل.

[1] يعرف على أنه الفرق بين ما يتقاضاه المنتج بالفعل ، والحد الأدنى من السعر الذي يكون على استعداد لقبوله لبيع السلعة

[2] Brahim Guendouzy , op. cit , p 49

[3] محمود حامد عبد الرزاق ، اقتصاديات الجمارك (النظرية والممارسة)، مكتبة الحرية ، 2006 ، ص48

الفرع الثاني : إعانات التصدير

تعتبر الإعانات من وسائل السياسات التجارية ، التي تستهدف تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

أولا : مفهومها :

نظام المنح أو الإعانات ، يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين ، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح ، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود[1].

ثانيا :أنواع إعانات التصدير :

يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الإعانات وهما :

. إعانات مباشرة :تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي[2] ، و تحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB ، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف،[3] والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي .

2 .إعانات غير مباشرة : تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .... وما يقلل من أهمية هذه الإعانات ، هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية ، على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها ، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة ، التي تحرص دائما على الاحتفاظ بمكانتها في السوق[4].

[1] مجدي محمود شهاب ، مرج سابق ، ص 148

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302

[3] حكيم مفتاح ، مرجع سابق ، ص 47

[4] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص .302

ثالثا : الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير

إن تأثير إعانات على الاقتصاد ، سيكون تأثر عكس الرسوم الجمركية ، فهي تمثل ضريبة سلبية ، سنفرض أن دولة ما قامت بمنح إعانة نقدية لصادراتها من أجهزة التلفزيون الموجهة للأسواق العالمية بـ 100 $ لكل جهاز ، مما يؤدي إلى زيادة العرض إلى جهة اليمين من ع إلى عً، كما هو في الشكل الموالي

الشكل 03 :آثار إعانات التصدير على الاقتصاد.

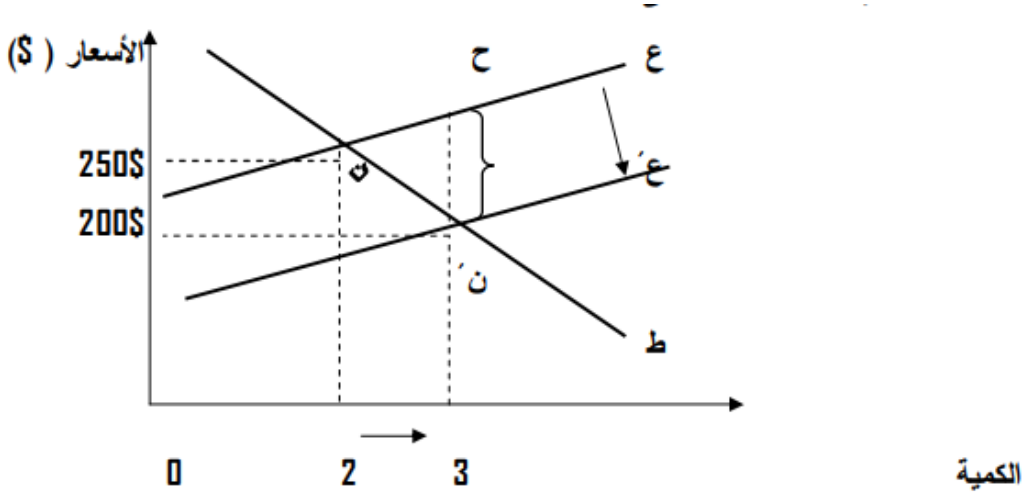

المصدر: محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 162.

يتضح من الشكل السابق ، أن عند نقطة التوازن الأصلية في السوق العالمية هي (ن) ، فإن سعر التوازن هو 250 ، $ وكمية التوازن 2مليون جهاز ، بفرض أن هذه الكمية تمثل صادرات ، مدعمة بإعانة تمثل المسافة الرأسية لانتقال منحنى العرض لأسفل (نَح) ، فإن نقطة التوازن ستكون)نً(بسعر جديد 200$ وكمية توازن جديدة تقدر بـ 3 مليون جهاز ، نلاحظ أن بتدعيم الدولة للصادرات انخفض السعر إلى 200 ، $ أي بنسبة تقدر ب20 ، % زيادة الكمية المباعة بنسبة 50 ، %فإن أثر الإعانة على اقتصاد الدولة يكون في غير صالحها لأنه أدى إلى تدهور شروط التبادل (انخفاض الأسعار) ، ولكن ما يعوض هذا التدهور في شروط التبادل ، يتوقف على العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة ، هو الربح المحقق من الصادرات بعد فرض الإعانة[1] :

-الربح في ظل حرية التجارة : 2 × 250 = 500 مليون

[1] محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص 162 ، 163

- $ الربح بعد تقديم الإعانة : 3 × 200 = 600 مليون

- $ الربح المحقق = 600 – 500 = 100 مليون. $

الفرع الثالث: الإغراق

يعتبر الإغراق شكلا آخر للسياسة التجارية ، وقد كثر استخدامه رغم أنه غير محبذ من الطرف الدول نظرا لما يتركه من آثار سلبية على الاقتصاد الدول المستقبلة له

. **أولا : مفهوم الإغراق** يقصد بالإغراق ، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.[1]

. والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي[2] ، وبالتالي ينطوي مفهوم الإغراق في بيع سلعة بسعرين مختلفين ، أحداهما مرتفع الآخر منخفض.

ثانيا : نظريات الإغراق: تعددت المحاولات النظرية والتطبيقية في مجال التجارة الدولية ، لتفسير الإغراق ، نظرا لغموضه وكثرة الأشكال التي يكون فيها ، وهي:

1 نظرية تميز الأسعار : التي تقوم على تفسير الإغراق على أنه محاولة المحتكر تعظيم أراحه من خلال التمييز بين السوق المحلي الذي تنخفض فيه مرونة الطلب وبذلك ترتفع الأسعار ، وبين السوق الدولي الذي ترتفع فيه مرونة الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار ، فهذه النظرية تجسد المفهوم الأكثر انتشارا للإغراق ، الذي ينظر إليه على أنه بيع المنتج في الخارج بغض النظر عن السعر الذي تحصل عليه مبيعات التصدير، التي تكون أحيانا أقل من التكلفة الحدية .

2 .نظرية الدعم الحكومي : يفسر الإغراق من خلال ما تقوم به الدولة ، من دعم لصادراتها في الأسواق الدولية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الأمر الذي يمكن المصدرين من البيع بأسعار منخفضة في السوق

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق، ص 247

[2] محمد سيد عابد ،المرجع السابق ،ص247

الدولي عن السوق المحلي[1] ، وهو ما وقع فعلا في الدول الصناعية الكبرى للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تنفق 240 بليون $ كل سنة في صورة إعانات للمزارعين المصدرين.[2]

.**3نظرية عدم التأكد**: ترى هذه النظرية ، أن الإغراق يحدث نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن الطلب على السلعة في الأسواق الدولية والمحلية ، الأمر الذي يترتب عليه ، أن المنتج قد يواجهه فائض عرض فيبيعه في السوق الدولي حتى بأسعار منخفضة تصل على التكلفة الحدية ، خاصة وأن مرونة الطلب في الخارج أكبر من مرونة الطلب محليا.

4 . **نظرية الإغراق المتتابع** :تستند هذه النظرية في تفسرها للإغراق ، إلى توقع المصدرين فرض التقييد الاختياري للصادرات في المستقبل ، من قبل دولتهم أو دول التي يصدرون إليها ، فتلجأ هذه المنشأة إلى زيادة صادراتها الآن قبل تنفيذ هذه الاتفاقيات التي تتضمن موافقة الدولة المصدرة عل تقييد صادراتها من سلعة معينة وبكمية معينة ، خلال فترة زمنية محددة ، بإصدار تصريح التصدير ، المحدد فيه الكمية المسموح بتصديرها ، تقوم الدولة المصدرة بتقييد صادراتها نظرا لأن الدولة المستوردة تهدد باستخدام عقوبات أشد ضد الدولة المصدرة كفرض قيود كمية .

5 .**نظرية الكساد** : يلجأ المصدرون إلى الإغراق ، عندما تعاني كساد في السوق ، فتقوم ببيع السلعة في كل من السوق المحلي والأجنبي بسعر يقل عن التكلفة المتوسطة ، خاصة إذا كانت مرونة العرض منخفضة حيث لا يستطيع المنتج إنتاجها بسهولة ، وعندما يواجه السوق كسادا يصبح المنتج قادرا على التخلص من التكاليف الثابتة ، ومن ثم البيع بسعر أقل من التكلفة المتوسطة في السوق المحلي أو الأجنبي.

6 . **نظرية الإغراق المتبادل** : تفسر هذه النظرية الإغراق بأنه ، تقوم كل المنشأة بممارسة الإغراق في السوق المحلي المنشأة الأخرى ، ولا يتم الإغراق المتبادل في السلع المتجانسة ، ولكن في السلع المتشابهة .

7 . **نظرية التسعير الافتراسي** : تقدم هذه النظرية تفسير الدوافع لبعض المنشآت التي تقوم ببيع منتجاتها في السوق الدولي بسعر منخفض ، قي يصل إلى أقل من التكلفة الحدية للإنتاج ، وتمثل أهداف المنشأة في هذه

[1] عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001/2000 ، ص 160

[2] دافيد راتشمان وآخرون ، الإدارة المعاصرة ، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001 ، ص 59

الحالة ، القضاء على المنافسين في سوق التصدير سواء كان محليون أو أجانب يصدرون لنفس السوق ، ثم يرفعون أسعارها ، حتى يعوضوا الخسائر التي تكبدتها ، وبذلك يحتكرون السوق .[1]

ثالثا : أنواع الإغراق: يمكن تقسيم الإغراق إلى الأنواع التالية:

1.**الإغراق الإفتراسي** :يحدث عندما تقوم شركة محلية ببيع منتجاتها بالخارج بأسعار منخفضة ، وهي للقضاء على المنافسين ، ومن ثم تتحكم في السوق ، ثم تقوم برفع الأسعار مستغلة وضعها الاحتكاري لاستنفاذ السوق ، وهذا النوع من الإغراق هو الأكثر ضررا .

. **2الإغراق المستمر** : يحدث عندما يكون منتج محتكر للسوق المحلية ، ويتمتع بمزايا مثل الحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل أو القيود الحكومية ، وأيضا يواجه منافسين في الأسواق الأجنبية ، وبالتالي فالطلب في السوق المحلية تتميز بمرونة ضعيفة مقارنة بمرونة الطلب في السوق الأجنبي ، لأن المستهلكين المحليين لا يملكون بديلا آخر لهذه السلع (بسبب المزايا التي يتمتع بها) ، أما المستهلكون الأجانب لديهم البدائل من السلع ، وحتى يتمكن المحتكر من تعظيم أرباحه لا بدله من بيع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الأجنبية التي تتميز بالمنافسة ، وبالتالي فإن منتجي هذه الدولة يتضررون ، أما المستهلكون يستفيدون من انخفاض الأسعار[2] .

. **3إغراق المدخلات المنفصل** : يحدث عندما تكون الواردات قد تم تصنيعها من مواد خضعت 2للإغراق في الدول التي تم تصنيع التي تم تصنيع السلع النهائية بها .

4 .الإغراق الدوري : وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليا بسعر منخفض عن السعر المحلي، بغرض التخلص من سلع فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تتفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين.[3]

[1] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص ص : 159 ، 160

[2] عمر صقر، المرجع السابق ، ص 152

[3] مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 50

. رابعا :الآثار الاقتصادية للإغراق :

عند محاولة تتبع آثار الإغراق ، نميز بين تختلف أ ثرين ، آثاره الدولة المصدرة والدولة المستوردة .

1.آثاره على الدولة المصدرة : تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة (المغرقة) باختلاف الظروف التي تحدث فيها ، فالمستهلك هو المتضرر الأكبر منه ، لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الأجنبية نتيجة البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، ولكنها لا تمثل خسارة كبيرة بالنظر إلى الأرباح التي يحققها المصدرون في السوق الأجنبية ، فنتائج الإغراق تختلف حسب نوع الإغراق ، فيترتب على الإغراق القائم على تمييز الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي ، انخفاض الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع السعر المحلي ، وبالتالي انخفاض المبيعات المحلية ، وأيضا يترتب على الإغراق زيادة حجم صادرات الدولة المصدرة ، خاصة إذا كان الطلب الخارجي عل ى السلعة المغرقة ذو مرونة مرتفعة ، وبالتالي تقوم هذه الدولة من زيادة الإنتاج والتوظيف ، أما إذا كان الإغراق لفترة قصيرة بهدف فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة المصدرة في السوق الأجنبي نتيجة اشتداد المنافسة ، فإنه من المشكوك فيه أن يلحق ضرر بالمستهلك المحلي ، ولكن إذا كانت السلعة تباع في الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون ، فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من تخفيض الأسعار[1] .

2 .آثاره على الدولة المستوردة : تتأثر الدولة المستوردة (المغرق فيها) ، حسب نوع الإغراق ودوافعه ، فالإغراق المستمر ، يترتب عليه آثار إيجابية للمستهلك المحلي في الدولة المستوردة ، يتمثل في زيادة فائض المستهلك ، نظرا لحصوله على السلعة المستوردة بسعر منخفض ، وقد يستفيد المنتج المحلي أيضا ، عندما تشجعه هذه الواردات على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الواردات

. أما الإغراق الافتراسي ، يترتب عليه خسائر للمنشأة الأجنبية في الدولة المستوردة أثناء فترة الإغراق ، ولذلك لبيعها أقل من التكلفة الإنتاجية ، آملة أن تحقق قوتها الاحتكارية مكاسب في المستقبل ، أما إذا كان الإغراق التي تقوم به هذه المنشأة مؤقتا ، فيمكن للشركات المحلية الاقتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية من محاولة إخراجها من المنافسة ، والإغراق الذي يهدف إلى التخلص من فائض المخزون لدى المنشآت المصدرة ، فيترتب عله زيادة فائض المستهلك في الدولة المستوردة ، أم المنشآت المحلية تتأثر سلبيا ، ولكنه مؤقتا يزول بتوقف الإغراق.[2]

[1] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 161 وما بعدها

[2] المرجع نفسه ، ص ص : 164، 165

الفرع الرابع: تخفيض سعر الصرف

. 1**مفهومه** : يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا ، في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب ، أو لم يتخذ أي إجراء ، ويترتب على هذا الإجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية[1].

تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية ، إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها ، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها ، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية[2] .

2 .**الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف** : لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات ،بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أم أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ، يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ، أو كان إنتاج الصادرات غير مرن.[3]

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 203

[2] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 205

[3] موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 70

المطلب الثاني : الأساليب الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة ، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

الفرع الأول: نظام الحصص

أولا. مفهومه : يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن است يرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة ، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير سنة أوائل الثلاثينات ، كقيد على حرية التجارة الدولية ، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكف لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية ، خاصة الأمريكية ، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول.

الأخرى منه الجنيه الإسترليني ، وقد كانت فرنسا تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها، 1الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها، ثم تبعتها الدول الأخرى[1] .

. **ثانيا: أنواع الحصص:** يأخذ نظام الحصص عدة صور ، ويمثل أهمها ما يلي :[2]

أ. **الحصة الإجمالية** :وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين ، إلا أنه يعاب على هذا النظام أنه :

تؤدي إلى إنفراد إحدى الدول المصدرة بكامل الحصة أو الجزء الأكبر منها، ليس لاعتبارات ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للسلعة ولكن لقرب سوق هذه الدولة التي قامت بفرض الحصة .

تراكم السلعة في بداية من الفترة التي تغطيها الحصة ، ونقصها في باقي الفترات الأخرى .

زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلي ، بسبب سيطرة كبار التجار المستوردين على الجزء الأكبر من الحصة ، نظرا لإمكانياتهم المادية ، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في السوق المحلي والإضرار برفاهية المستهلك

. **ب. الحصة الموزعة** : وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة ، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة ، غير انه يؤخذ على هذا النظام أنه :

يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة على حساب دول أخرى .

[1] المرجع السابق ، ص 70 1

[2] محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص : 152 ، 153

صعوبة توزيع نصيب كل دولة مصدرة من الحصة على المصدرين لهذه السلعة في دولة التصدير .

توزيع الحصة على عدد محمود من الدول المصدرة ، لا يكون من مصلحتها ، لأنه من شانه التقليل من درجة المنافسة

3 .الآثار الاقتصادية لنظام الحصص نظرا أن حصص الاستيراد تفرض على حجم معين من الواردات ، فأن النتيجة ستكون ارتفاع أسعار السلع المحلية ، تشبه في عملها لعمل الرسوم الجمركية[1] ، ويترتب على تطبيق نظام حصص الاستيراد آثار اقتصادية على الأسعار وما يخص بتوزيع الأرباح الإضافية الناتجة عن فرض هذه الحصص

.أ– الأثر الحصص على الأسعار : يمكن أن نفرق بين حالتين : حالة التبادل بين دولتين، وحالة التبادل في الأسواق العالمية :

حالة التبادل بين دولتين :نفترض أن التبادل ينحصر بين دولتين ، بينهما في ظروف عادية للغرض والطلب بسعر صرف ثابت، مع إهمال نفقات النقل.

الشكل رقم 04 :أثر الحصص على الأسعار

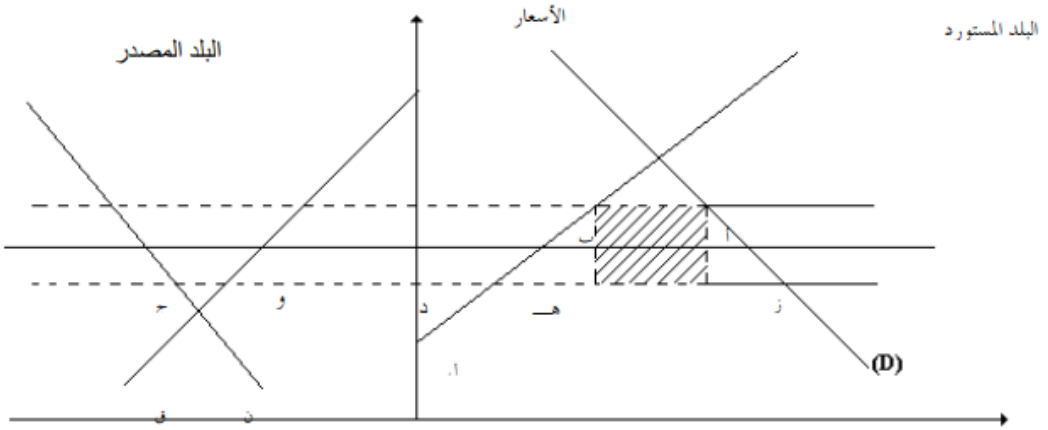

المصدر: مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 45

في ظل سوق مفتوح، وتبادل حر للسلع بين الدولتين، يسود السعر (أد)،وعند هذا المستوى من السعر نلاحظ أن الدولة المصدرة "ص"، تنتج هذه السلعة بالكمية (دج) ، فتستهلك منها الكمية (دو (محليا، وتصدر الكمية (وج) إلى الدولة المستوردة "س" ، التي بدورها تنتج محليا الكمية (ده) وتستهلك الكمية (دز)، وهذا يعني أنها تستورد الكمية (هـ ز) من الدولة "ص" وهي كمية مساوية للكمية (وج).

[1] موردخاي كريانين ، مرجع سابق ، ص 133

فإذا رغبت الدولة "س"في أن تشجع الصناعة الوطنية من هذه السلعة، أو رغبت في أن تحافظ على توازن حساباها الدولية فقد تحدد كمية استيرادها فتنقصها إلى الكمية (م ن) التي تساوي (هـ ز \2 ،)وعندها يرتفع الثمن في الداخل إلى (أ ك) ويزداد العرض المحلي إلى(ن ك)،كما ينخفض الطلب إلى(م ك) ويغطى الفرق (م ن) بين العرض والطلب المحلي عن طريق الاستيراد.

إن فرض الدولة المستوردة" س" نظام الحصص على استيراد السلع من الدول المصدرة "ص "يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية في الدولة المستوردة ، كما أن الكميات المنتجة محليا تزداد فتصبح تساوي (دن)، وينخفض الاستهلاك الكلي من (دز) إلى (دم).

كما يحقق المستوردون المحليون أرباحا إضافية ناتجة عن ارتفاع الأسعار الداخلية ، وانخفاضها في الدولة المصدرة، فيشترون السلعة بالسعر (أل) و يبيعونها في الداخل بسعر (أك) ، ويكون مقدار ربحهم الإضافي الناتج عن التفاوت في الأسعار بين الدولتين مساويا :م ن * ل ك .

التبادل في السوق الدولية : نفترض بداية أن الدولة المستوردة، دولة صغيرة ولا يمكنها التأثير في العرض أو الطلب الدوليين، وهذا ما يجعل منحنى العرض العالمي أفقيا بالنسبة لهذه الدولة.

الشكل رقم 05: التبادل في السوق الدولية

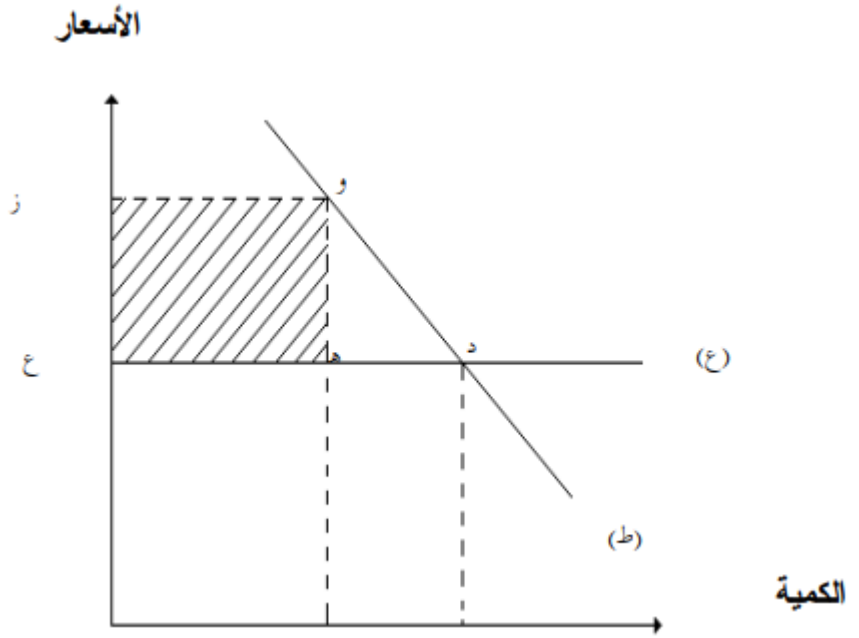

المصدر : مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 45

يعبر المستقيم (ع ع) عن العرض العالمي بالنسبة للدولة، ويدل على أن الدولة يمكنها أن تستورد الكمية التي تشاء بثمن ثابت مقداره (أ ع)، وعند هذا الثمن، تستورد الكمية (أ ج). فإذا قررت الدولة تخفيض الكمية المستوردة إلى النصف فحددتها بالكمية (أب)، فإن الثمن العالمي يظل ثابتا، أما الثمن في السوق الوطنية فإنه يرتفع ليساوي (ب و)، حيث تعتبر النقطة "و" على منحنى الطلب عن الثمن الذي يوافق المشتري على دفعه عندما تكون الكمية المعروضة (ب أ). وبذلك يحقق المستورد الوطني ربحا إضافيا مقداره وهـ* أ ب ، ويظهر هذا الربح في المساحة المظللة في الشكل.

ب – الأثر على توزيع الأرباح : يؤدي فرض نظام الحصص على سلعة من السلع المستوردة إلى وجود تفاوت بين السعر في الخارج والسعر في الداخل، مما ينتج عنه أرباحا إضافية ، وهنا يميز في خمس إمكانيات مختلفة هي

– :في حالة وجود تراخيص الاستيراد ، يكون الربح لآمر توزيع التراخيص ، وذلك على شكل هدية(رشوة) يقدمها التاجر المستورد يسعى توزيع الحصة في صالحه .

في حالة عدم وجود نظام التراخيص ، فإن الربح الإضافي يكون من نصيب التاجر المستورد .

حالة قيام الدولة بتحديد سعر السلعة المستوردة بغية الحد من استغلال المستهلك ، غير أن هذا الإجراء لا يمكنه منع الاستغلال ، إذ يضطر المشتري الثاني إلى دفع الربح الإضافي إلى المشتري الأول الذي تمكن، لسبب ما كأن تربطه علاقة مع المستورد، من الحصول على السلعة .

قد تفرض الدولة رسما على استيراد السلعة بحيث تستولي على الربح الإضافي بدلا من تركه للأفراد .

قد يعمل المصدر الأجنبي على استغلال هذه الحالة فيرفع من ثمن البيع ويستولي بنفسه على الربح الإضافي[1] .

[1]. مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص ص : 45 ، 46

الفرع الثاني : تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص ، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من الجهة الإدارية المختصة [1]، وقد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها ، وقد يتم تحديدها مسبقا [2]، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد[3].

المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول ، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية ، أهمها، المعاهدات التجارية ، الاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية و إجراءات الحماية الإدارية

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 307

[2] أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 168

[3] . زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 308

. الفرع الأول : المعاهدات التجارية

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري ....،

يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

الفرع الثاني : الاتفاقات التجارية

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل ، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها ، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة

. الفرع الثالث : اتفاقات الدفع

عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية ، وقد تكون منفصلة عنها ، وتنطو ي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين ، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل ، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ، تحديد سعر الصرف ، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية ، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية[1]

.الفرع الرابع : التكتلات الاقتصادية

وهي تجمعات دولية إقليمية ، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية ، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة ، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء ، وتمر هذه التكتلات على عدة. مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية ، المنطقة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ،التحاد الاقتصادي والنقدي.[2]

[1] أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 170

[2] دافيد راتشمان وآخرون ، مرجع سابق،ص63

. الفرع الخامس :إجراءات الحماية الإدارية

تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق المحلية ، والمتمثلة في فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش... ، وقد تقوم تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية.[1]

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 311

خلاصة الفصل:

تعاقبت السياسات التجارية بين الحمائية المطبقة منذ القرن الخامس عشر الذي يبررها بزيادة ثروة الأمة وتعظيمها من خلال الذهب والفضة ، عن طريق تقييد التجارة برفع الرسوم الجمركية أما وارداتها ، ويستندون إلى الحجج التالية المنقسمة بين الحجج الاقتصادية وغير الاقتصادية ، فالاقتصادية تتمثل في : دعم الأمن القومي ، الحفاظ على الشخصية القومية ، والحجج غير الاقتصادية حجة حماية الصناعات الناشئة، توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي ، الحصول على إيرادات للخزينة العامة ، جذب رؤوس الأموال الأجنبية حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق ، وسياسة الحرية التجارية التي جاءت في أعقاب القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر من خلال أفكار الكلاسيكيين الذين نادوا بتحرير التجارة ورفع كافة القيود أمامها ، ويستندون إلى الحجج التالية : التخصص في الإنتاج ،كون الحرية تشجع التقدم التقني ، الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية ،كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير .

الفصل الثاني:

الجانب النظري لنموذج التوازن العام

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل إلى استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في تقييم السياسات تهدف الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر واقتراح سياسات اقتصادية كفيلة بمعالجة اختلال التوازن الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري ، ولقد عرف تطبيق هذا النوع من النماذج تزايداً معتبراً إذ أضحى أداة متعددة الأغراض وشاملة في أغلب نواحي الاقتصاد ، فهذه النماذج تربط العديد من النماذج التقليدية الأخرى مع بعضها البعض فهي تعتمد أساساً على مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنماذج المتعددة الأسواق ، كما يتكون هذا النوع من النماذج على عدد من المكونات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمارات والمدخرات وميزان المدفوعات والموازنة الحكومية . تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية :

المبحث الأول : الجانب النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام

المبحث الثاني : مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثالث : نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية نموذج التوازن العام

تنطلق هذه الدراسة في تطبيق نموذج التوازن التطبيقي العام على الاقتصاد الجزائري بغرض تقييم واقتراح سياسات اقتصادية كفيلة اختلال التوازن الهيكلي بالإلمام بالمقاربات النظرية لهذا النموذج من خلال التطرق إلى هيكل النموذج ، وتطبيقاته وقاعدة البيانات المستخدمة فيه والمتمثلة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية .

حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام ؛

المطلب الثاني: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام؛

. المطلب الأول : مقدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام

يتطرق هذا المطلب إلى ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام من خلال تقديم أهم التعريفات لهذا النموذج وأهميته ضمن النماذج الاقتصادية المختلفة . [1]

يتناول هذا المطلب مقدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام من خلال تقديم مفهوم النموذج ومكوناته وأهميته ضمن النماذج الاقتصادية المختلفة.

أولا : مفهوم نموذج التوازن التطبيقي العام:

تعتبر نماذج التوازن التطبيقي العام أحد أحدث طرق التحليل الاقتصادي الشامل ، التي بدأت مؤخراً في الانتشار يفضل توفر القواعد البيانية التطورات التي شهدتها الحاسبات الآلية وبرمجيات البرمجة الرياضية [2]وكنتيجة لهذه التطورات أصبحت نمذجة التوازن العام [3] ، تستخدم بصورة روتينية في أوساط المؤسسات الاقتصادية العالمية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان ، وتأتي في مقدمة المواضيع الحديثة التي تناولتها نماذج التوازن العام قضايا الإصلاح الضريبي ، الشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية الدولية ، البيئة وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

[1] Computable general equilibrium model / modele d'équilibte général calculable

[2] Mathematical Programing Software

[3] General Equilibrium Software .

1. **تعريف مصطلح " التوازن "**: إن مصطلح التوازن العام يعكس المقاربة التحليلية للاقتصاد على شكل نظام من العلاقات بين مكوناته ، وهو ما يقوم به نموذج التوازن التطبيقي العام ، ويمكن التمييز بين نوعين من النماذج ، الأول يهتم بدراسة الكميات والثاني يهتم بدراسة التغيرات ، وستستخدم هذه الدراسة التغيرات في النسب من خلال نظام من المعادلات، حيث أن المتغيرات تتغير وهذا ما يؤدي إلى تغير النسب لمختلف مكونات الشعاع[1]، (Vالذي يتكون من (m) معادلة و (1) متغير .0 V) F (= ، حيث تبنى المعادلات على أساس النظرية الاقتصادية ، ولا بد أن يكون عدد المتغيرات (n) أكبر من عدد المعادلات (m) ، ويتم تحديد المتغيرات الخارجية التي تستخدم من خلال السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الداخلية [2].

إن أول خطوة يقوم بها أي اقتصادي عندما يريد دراسة سلوك ظاهرة اقتصادية معينة هي بناء نموذج اقتصادي ، وهناك العديد من النماذج الاقتصادية والذي نموذج التوازن التطبيقي العام من بينها [3]، نموذج شامل لأنه يدرس سلوك كل من المنتجين والمستهلكين في اقتصاد ما ، كما يدرس العلاقة بينهم في إطار ما حلقة التدفق الدائري للدخل .[4]

ويمكن تعريف نموذج التوازن التطبيقي العام بأنه نظام المعادلات التي تصف تماس اقتصاد معين والعلاقات التي تربط بين هذه المعادلات التي تشتق أساسا من النظرية الاقتصادية والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها النموذج هي بديهية التوازن العام :

$$Y = C + I + G + E - X$$

---

[1] vector

[2] Gae kauzi , Forecast and the Impact of macroeconomic policles . Computable general equilibrium study for Papua new Guinea , doctorat in economic , Monash University , Australia , August , 2003

من بينها الأمثلية نموذج الذي يعد نموذجا محكوم بدالة أودوال الهدف والترجيحات المعطاة لكل هدف فيها ، إذ يمكن للمسألة الواحدة الوقوف على أكثر من حل أمثل إذا ما تعددت الصياغات لدالة الهدف أو الأوزان لكل من متغيرات الدالة الواحدة معا الإحتفاظ بنفس العلاقات ونفس القيود ، كما أن إستخدام الرياضيات على نطاق واسع في هذا الأسلوب يعطي إمكانية الإختيار المنطقي للإفتراضات وتناسقها ، إلا أن ذلك يقابله من جهة أخرى الإبتعاد عن الواقعية ، من الإعتراضات التي ترد على هذا الأسلوب ضخامة العمليات الحسابية ومستلزماتها من البيانات والمعلومات والأجهزة الحسابية وقلة الإطارات وكفاءت في الدول المتخلفة خاصة ، إلا أنه يمكن تجاوز معظم هذه الإعتراضات مع اكتساب الخبرة التخطيطية وتعميقها وتوفير البيانات والإمكانات الحسابية . لمزيد من التفاصيل أنظر : فرحي محمد ، " النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد الاقتصاد ، 1999 [3]

[4] Mary Bur Fisher , Introdution to computable general equilibrium models , Cambridge university press , USA , 2011.P1 . 234

ويتميز هذا النموذج بوجود متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية ، ويتم معالجة هذه المعادلات آنيا من أجل إيجاد التوازن . [1]

ومن بين خصائص هذا النموذج هو أنه يمكن للاقتصادي أن يغير متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الخارجية من أجل إعادة معالجة النموذج مع المحافظة على التوازن ، ومن أجل إيجاد قيم جديدة للمتغيرات الداخلية . حيث يلاحظ الاقتصادي كيف يمكن للمتغير الخارجي أن يؤثر على المتغيرات الداخلية . ومن خصائص هذا النموذج أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع المتعاملين الاقتصاديين (الدولة والمستثمرين والقطاع الخارجي (وجميع المتغيرات الاقتصادية القطاعية (الناتج المحلي الإجمالي ، الادخار والاستثمار الميزان التجاري على سبيل المثال) .

وبالرغم من الاستخدام الواسع للنماذج القياسية في تحليل السياسات ، فإن لنماذج التوازن العام مزايا خاصة تتمثل في توضيح تأثيرات التغذية العكسية للسياسة الاقتصادية ، وأنها لا تتطلب معطيات وبيانات كثيرة – استخدام بيانات سنة واحد.[2]

تعريف مصطلح " التطبيقي " معنى هذا المصطلح هو أن هذا النموذج يستطيع تكميم الأثر أو الصدمات على الاقتصاد ، وذلك بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية التي تساعد على عمليات التنبؤ .

كما أن هذه العملية أي عملية التكميم مرتبطة بمصطلح " ماذا لو " أي بمعنى السيناريوهات ، التي تعتبر أداة مهمة بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية الكلية ، حيث أنه باستخدام هذا المفهوم يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يحدد التكاليف والمكاسب من سياسة اقتصادية معينة .

. **ماهية مصطلح " العام "** يعني أن هذا المصطلح أنه من خلال نموذج التوازن التطبيقي العام جميع نشاطات الاقتصاد تعالج بشكل آني ، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والتشغيل والادخار والتجارة بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات ، كما أن هذا النموذج يسمح بوصف حركة التدفق الدائري للدخل ، من خلال العلاقة الموجودة بين الاستهلاك والإنتاج وكيفية تأثير الدولة على كل منهما من خلال السياسات الاقتصادية ، حيث نستنتج من خلال هذا النموذج أن كل شئ مرتبط بكل شيء .

[1] يعرف على أنه عند مستوى معين من الأسعار تتساوى الكمية المعروضة والكمية المطلوبة في جميع الأسواق

[2] عماد الإمام وآخرون ، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج وإستخدامها في تقويم السياسات والتنبؤ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص 288

ثانيا : نموذج التوازن التطبيقي العام النمطي: يهتم هذا النموذج كما ذكرنا بجانبي العرض والطلب وعوامل الإنتاج والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية والدولة من خلال السياسات الاقتصادية . ويمكن التمييز بين النموذج الساكن ، والنموذج متعدد الدول ، حيث يسمح النموذج الساكن بالمقارنة قبل وبعد الصدمة الاقتصادية الناتجة عن سياسة اقتصادية معينة والتي تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل أكثر أو أقل فعالية ، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للنموذج الثابت هو تحديد الرابح والخاسر من هذه الصدمات .

كما يمكن التمييز أيضا بين نموذج الدولة الواحدة والنموذج الدول المتعددة ، حيث أن الأول يأخذ تفاصيل دولة واحدة وجميع متغيراتها ، في حين أن النموذج المتعدد يأخذ بعين الاعتبار دولتان فما أكثر ويفصل في متغيراتها بشكل دقيق ، من ناحية الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية ، كما أن الرابط بين هذه الدول يكون من خلال التجارة الخارجية ومن خلال تدفق حركة رؤوس الأموال الدولية.[1]

المطلب الثاني : هيكل نموذج التوازن التطبيقي العام

يتكون نموذج التوازن التطبيقي العام من مجموعة من التطبيقات تتكون من المعلمات ، متغيرات داخلية وخارجية ، ومعادلات النموذج ، التي تصنف على أساس مجموعات على الشكل التالي :

الاستهلاك .

الإنتاج .

عوامل السوق .

التجارة الخارجية .

الدولة

يقوم نموذج التوازن التطبيقي العام على تقسيم الاقتصاد إلى عدة مجمعات التي تحدد أقسام الاقتصاد محل الدراسة ، والشكل التالي يوضح الخطوات الأساسية لبناء نموذج التوازن التطبيقي العام .

[1] Mary Bur Fisher , op.cit , p 5

الشكل رقم (06): خطوات بناء نموذج التوازن التطبيقي العام

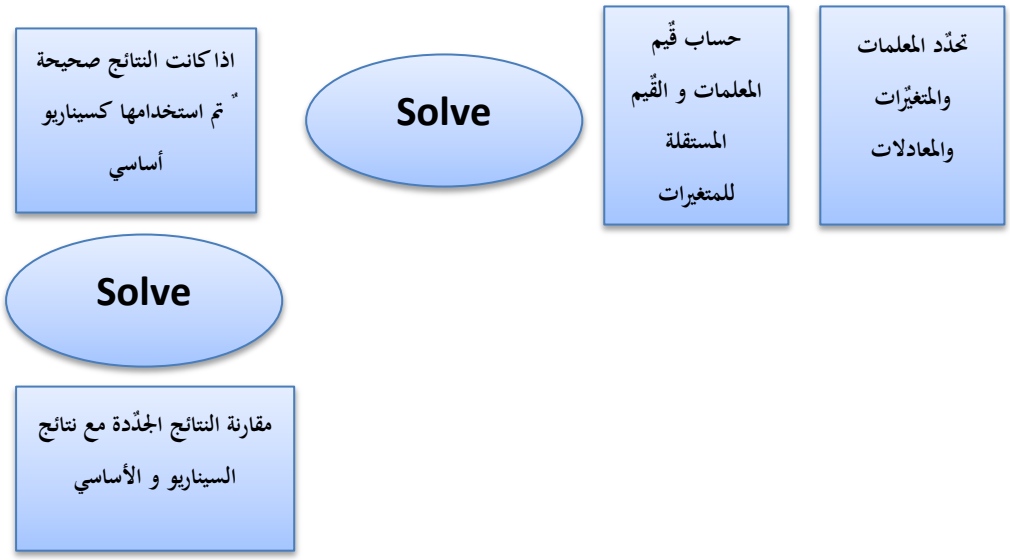

يحتوي نموذج التوازن التطبيقي العام على عدة مجمعات تحتوي على عدة متغيرات داخلية وخارجية ومعلمات ومعادلات ، والتي يجب أن يرمز لها برموز محددة ، ثم يتم قياس قيم المعلمات ، ويصبح النموذج مكون من معادلات رقمية ، يمكن استخدامها لتحديد التوازن الاقتصادي الكلي ، تسمى هذه العملية بمعايرة النموذج ويجب على النتائج المتحصلة عليها أن تكون مقاربة لقاعدة البيانات المستخدمة ، حتى يمكن استخدامها في عملية التحليل . تسمى نتائج عملية المعايرة بالسيناريو الأساسي . بعد هذه العملية يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يقوم بعملية المحاكاة والتي تقوم على أساس تغيير في قيمة متغير واحد على الأقل من قيم معلمات المتغيرات الخارجية ، ثم يقوم صانع السياسة الاقتصادية بعملية إعادة حل النموذج ،[1] حيث يقوم بإعادة حساب قيم المتغيرات التوازنية الداخلية الجديدة التي تتم مقارنها مع نتائج السيناريو الأساسي .[2] والشكل التالي يوضح مخطط بناء وتنفيذ نموذج التوازن التطبيقي العام .

[1] re-solve

[2] Ibid, p45

الشكل رقم(07): يوضح مخطط بناء وتنفيذ التوازن التطبيقي العام

المصدر: عماد الإمام وآخرون، المرجع السابق ص 293

أولا : قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام هذه يصف نموذج التوازن التطبيقي العام حركة التدفق الدائري للدخل والإنفاق في اقتصاد معين خلال فترة معينة ، حيث أن قاعدة البيانات تعتبر عن جميع ما تم إنتاجه من سلع وخدمات في هذا الاقتصاد ، كما يصف أيضا إنفاق العائلات ومداخيلهم ، الإيرادات الحكومية الادخار والاستثمار ، بالإضافة إلى التجارة الخارجية ، حيث أن جميع المعطيات تستنبط من الحسابات الوطنية الرسمية .

حيث أن هذه الحسابات تسمح بتجميع جميع المعاملات والنشاطات في اقتصاد معين ، خلال فترة زمنية معينة سواء تعلق الأمر بقطاعات الصناعة والتجارة الخدمات والفلاحة أو تعلق الأمر بالعائلات التي يمكن أن تصنف

على أساس الدخل أو على أساس الموقع الجغرافي ، أو الخصائص الديموغرافية تأتي البيانات والمعطيات الأساسية في نموذج التوازن التطبيقي العام من مصادر متعددة تتضمن حسابات الدخل والناتج القومي وجداول المدخلات والمخرجات التي تسمح ببناء اقتصاد في الكمبيوتر يتكون من مجموعة من المتعاملين يتخذون قرارات مماثلة لما هو مشاهد في السنة المرجعية.

وتقوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية بإعطاء المعلومات الأساسية من خلال توسيع معلومات جدول المدخلات والمخرجات ، حيث أن التقليد المتبع في مصفوفة الحسابات الاجتماعية [1]:

هو أن تمثل السطور الإيرادات وأن تمثل الأعمدة النفقات ولا بد أن يتساوى مجموع مداخل الأعمدة والأسطر للحساب نفسه وذلك كنتيجة للقاعدة التي تقول بأنه لا بد من وجود إنفاق لكل دخل .

ثانيا : تطبيقات نموذج التوازن التطبيقي العام يستخدم هذا النموذج لدراسة ومعالجة المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد ، وتطوير السياسات الاقتصادية في الدول النامية ، ومع بداية التسعينات اهتمت الدراسات المتعلقة بنموذج التوازن التطبيقي العام بتحرير التجارة الخارجية ، كما أن الدراسات الحديثة اهتمت بتأثير التغير المناخي وتقييم السياسات الاقتصادية في هذا الجانب

تركيبة النموذج وتوصيفه

تتطلب العناصر الأساسية لأي نموذج توازن تطبيقي عام معلومات أساسية عن المتعاملين الاقتصاديين الذين تتم نمذجة تصرفاتهم ، أما الخطوة الثانية فتتعلق بالاختيار المناسب للأشكال الدالية التي تمثل كل الوحدات الاقتصادية أخذا بالاعتبار القواعد السلوكية التي تفرضها البيئة الاقتصادية .[2]

وبعد معايرة النموذج وباستخدام المعادلات والمعطيات النموذجية نقوم ببناء المعادلات ، بحيث تصبح الباريمترات دوال في بيانات النموذج ومن ثم نقوم بحل هذه المعادلات لقيم المعلمات المرغوب فيها ثم نقوم بفحص مدى اتساق الباريمترات مع النظرية الاقتصادية ، فإذا لم تتوافق نقوم بإعادة معايرة النموذج حتى تصبح النتيجة متسقة مع المنطق الاقتصادي . [3]

[1] الافتراضات المستخدمة عادة في مثل هذه النماذج هي أن للمستهلكين خيارات متماثلة وأن كل بلد يعتبر صغيرا وأن تكون السلع في مجموعة الصناعة نفسها في بلدان مختلفة غير ثامة الاحلال في نظر المستهلك والمنتج .

[2] عماد الإمام وآخرون ، المرجع السابق ، ص 301

[3] Social Accounting Matrix 239.

2. فحص النموذج ومحاكاة تغير السياسة

بعد بناء النموذج ومعايرته يمكن مباشرة تحليل السياسات ، حيث يتم تغيير أدوات السياسات الحالية أو تطبيق سياسات جديدة ومن ثم حل النموذج للوصول إلى حالة التوازن في ظل السياسات الجديدة ، حينئذ تحدد المتغيرات الجديدة وتسجل نتائج التوازنات المقابلة للنموذج والتي يمكن مقارنتها مع حالة التوازن المرجعي

ثالثا : عناصر نموذج التوازن التطبيقي العام :

يعتبر نموذج التوازن التطبيقي العام مجموعة من المعادلات الرياضية التي تصف اقتصاد ما بشكل إجمالي ، بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين أقسامه ، وسنقوم في هذا الفرع بتفكيك هذا النموذج من خلال معرفة مكوناته

1. الميدان Sets أول ما يبدأ به نموذج التوازن التطبيقي العام هو تحديد الميدان set ، الذي يعرف على أنه الميدان الذي تحدد فيه جميع المعلمات والمتغيرات والمعادلات ، فعلى سبيل المثال يمكن تحديد ة على أنه الصناعات 3 x3حيث نفترض أن هناك 3 قطاعات ؛ صناعة ، زراعة وخدمات ، وإذا كان Q عبارة عن المخرجات يمكن أن نحدد Qoi وهي عبارة عن مخرجات كل قطاع ، وبالتالي فإن هذا المتغير هو عبارة عن شعاع vectorمن 3 عناصر ، الذي يأخذ بعين الاعتبار خرجات كل من الزراعة والصناعة والخدمات.

ويمكن لعدة متغيرات في نموذج التوازن التطبيقي العام أن يكون لديها عدة ميادين ، وعلى سبيل المثال لدينا ميدان يتكون من عاملي إنتاج : العمل ورأس المال ، في هذه الحالة يمكننا تحديد المتغير PF على أنه السعر ، وبالتالي فإن هذا المتغير هو عبارة عن شعاع يتكون من عنصرين ، وهما أجر العمل وسعر فائدة رأس المال

2. المتغيرات الداخلية إن المتغيرات الداخلية تحدد كنتيجة لمعادلات النموذج مثل الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة ، أسعار وكميات السلع المستوردة والمصدرة ، الإيرادات الضريبية والادخار الوطني .

3. المتغيرات الخارجية وهي متغيرات ذات قيم تحدد خارج النموذج وهي ذات قيم ثابتة .

رابعا : إقفال النموذج

عندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بتحديد أي المتغيرات هي متغيرات داخلية وأيها متغيرات هذه القرارات بعملية إقفال النموذج ، فعلى سبيل المثال عندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بعملية خارجية ، نسمي الخيار بين :

- إعتبار أن عرض العمل هو متغير خارجي وأن الأجر هو متغير داخلي يرتبط بعرض العمل الوطني والطلب على العمل
- اعتبار أن الأجر الوطني هو متغير خارجي وأن عرض العمل والطلب عليه هي عبارة عن متغيرات داخلية

بعد تحديد مجموعات المتعاملين الاقتصاديين ودوالهم ، يحتاج المنمذج لإقفال النموذج عن طريق وصف البنية المؤسسية ومجموعة الإشارات التي تستجيب لها الوحدات الاقتصادية ، وتعريف شروط التوازن ومفاهيمه ، بالنسبة للنقطة الأولى يجب إيضاح قواعد اللعبة وذلك يعني توضيح المتغيرات التي تخدم الأغراض التوازنية وتعريف البنية المؤسسية التي تتفاعل داخلها الوحدات الاقتصادية ، ويتضمن تعريف البنية الاقتصادية توضيح الافتراضات حول هيكل السوق وطرق توزيع السلع ، ويعني ذلك أن تحديد طبيعة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين في مختلف القطاعات وأيضا مجموعة المتغيرات.

المتطلب الأساسي الآخر لإغلاق النموذج يتمثل في تعريف شروط التوازن ومفاهيمه وتتضمن شروط التوازن القيد المعتاد لتوازن السوق ، تولد هذه الشروط المعادلات الكافية التي تسمح بالتحديد الرياضي لتدفقات النشاط الاقتصادي في النموذج بالإضافة إلى كل الأسعار النسبية .

وتتضمن الشروط العامة لإغلاق النموذج شروط التوازن العادي في أسواق السلع والموارد ، بالإضافة إلى الشروط الكلية للتوازن وعلى سبيل المثال المساواة بين الادخار والاستثمار .

ويعتبر مفهوم التوازن من أهم خواص النموذج ، حيث أنه يمهد الصلة بين كل عناصر النموذج ولقد عرف (1989 (robinsonالتوازن بمجموعة قيم للمتغيرات التوازنية ، بحيث يكون القرار الناتج من الوحدات مستوفيا بصورة مشتركة شروط التوازن ، وبصورة أعم وأشمل يعرف التوازن بأنه حالة تحدد قيم كل المتغيرات الداخلية التي تستوفي أهداف الوحدات الاقتصادية في النموذج لكل قيمة معطاة للمتغيرات الخارجية والمعلمات .[1]

يقوم صانع السياسة الاقتصادية بتحديد معادلة تعريفية التي تربط متغيرات النموذج مع بعضها البعض ، وبالتالي فإن الإقفال الكلي للنموذج يصف قرارات صانع السياسات الاقتصادية التي تتعلق بكيفية التعديل في متغيرات النموذج للحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي الموضح في المعادلة التعريفية .

وبصورة أكثر دقة يتحدد التوازن بايجاد قيم مجموعة الاسعار وكميات الاستهلاك والانتاج التي تستوفي شرط أن تعظم الكميات المستهلكة دالة المنفعة للمستهلكين تحت قيد ميزانية المستهلك ، وشرط أن تعظم الكميات المنتجة دالة الربح تحت قيد التكلفة والامكانيات وأن تتوازن أسواق العمل والإنتاج

[1] وذلك بالنسبة لكل السلع وكل عوامل الانتاج المزيد من التفاصيل أنظر عماد الإمام وآخرون ، المرجع السابق ، ص 296

إن نموذج التوازن التطبيقي العام الساكن النمطي يعتمد على معادلة تعريفية تربط بين متغيرات النموذج ، لأن سلوكات هذه المتغيرات محددة بشكل كبير بالقوى الاقتصادي الكلية مثل السياسات الاقتصادية الكلية ، كما أن صانع السياسة الاقتصادية الكلية يسعى إلى إحداث تغيرات في هذه السياسات للحفاظ على المعادلة التعريفية المحددة للتوازن الاقتصادي . وبالتالي فإن صانع السياسة الاقتصادية لا بد أن يقفل النموذج بطريقة صحيحة تعكس خصائص الاقتصاد محل الدراسة ، وبشكل يسمح بمعرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي سواء السياسة النقدية أو السياسة المالية .[1]

المبحث الثاني : قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام

يتم التركيز في هذا المطلب على مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تعكس قيم جميع التعاملات الاقتصادية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة ، حيث أن هذه المصفوفة ماهي إلا صورة على حركة التدفق الدائري للدخل والإنفاق .

المطلب الأول : الإطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية

يتناول هذا المطلب الإطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية من خلال التطرق إلى الإطار النظري للمصفوفة وكيفية استخدامها في نماذج التوازن التطبيقي العام .

أولا : مقدمة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية إن قاعدة البيانات التي يستخدمها نموذج التوازن التطبيقي العام تسمى مصفوفة الحسابات الاجتماعية ،[2]وهي عبارة عن جدول سهل القراءة يسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل الإنتاج . إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي مصفوفة مربعة لأن كل متعامل اقتصادي لديه صف وعمود حيث أن حسابات الأعمدة تعكس إنفاق كل متعامل ، أما حسابات الصفوف فتعكس موارد أو دخل كل متعامل اقتصادي ، وبالتالي فإن كل خلية في هذه المصفوفة تمثل معاملة واحدة تعكس دخل / إنفاق لمتعامل اقتصادي وفي نفس الوقت تعكس دخل / إنفاق لمتعامل آخر .[3]

[1]Mary Bur Fisher , op.cit , p 31

[2] Social accounting matrix

[3] Mary Bur Fisher , op.cit , p 45 [3]

ثانيا : قاعدة البيانات الكلية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية: تقدم قاعدة البيانات الكلية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية وصفا دقيقا للنشاط الاقتصادي ، حيث أن صفوف وأعمدة المصفوفة تمثل مؤشرات اقتصادية كلية ، فعلى سبيل المثال مجموع أعمدة العائلات يمثل الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي في هذا الاقتصاد ، وهو ما يسمح بوصف سلوك الاقتصاد محل الدراسة من خلال سلوكيات التعاملات الاقتصاديين.

ثالثا : مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنماذج الاقتصادية الكلية: لقد تم تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدعم النماذج الاقتصادية الخاصة بالدخل والإنفاق والمستخدمة في عمليات التخطيط وتحليل العلاقة بين هيكل القطاعات الاقتصادية وتوزيع الدخل عبر مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

كما تم تطوير هذه المصفوفة بغرض تنظيم وعرض قاعدة البيانات المتعلقة بالحسابات الوطنية بشكل يسمح بتحديد حلقة التدفق الدائري للدخل والإنفاق والعلاقة التي تربط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

كما أن أهم فكرة جاءت بها مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في النماذج الاقتصادية هي قدرتها على حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة للصدمات الاقتصادية على الاقتصاد محل الدراسة ، حيث تتمثل الآثار للمباشرة في الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي ، أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في التغيرات التي تحدث في قطاعات مختلفة نتيجة ارتباطها بقطاعات كانت محل الصدمة الاقتصادية . وبالتالي فإن نموذج التوازن التطبيقي العام هو الجيل الجديد من النماذج الاقتصادية الكلية التي تسمح بوصف التغيرات التي تحدث على مستوى مصفوفة الحسابات الاجتماعية كنتيجة لسياسات اقتصادية معينة بشكل يؤدي إلى أن المنتج يعظم من فعاليته الإنتاجية والمستهلك يعظم من منفعته ، كما أن كل خلية من مصفوفة الحسابات الاجتماعية تمثل معادلة اقتصادية في نموذج التوازن التطبيقي العام .[1]

المطلب الثاني : توازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية

يتم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية على أساس قاعدة البيانات المشتقة من مختلف المصادر التي تحدثنا عنها سابقا ، وبالتالي فإنه لابد من وجود منهجية لتوحيد هذه المعلومات من مختلف المصادر ، كما أنه في بعض الحالات يمكن أن نلجأ إلى الجمع للحصول على بعض المعطيات غير المتوفرة ، وهناك عدة تقنيات لموازنة المصفوفة .

[1] ibid, p 66- 67.

وفي مصفوفة الحسابات الاجتماعية المستخدمة في هذه الدراسة يظهر اللاتوازن في عدة مستويات ، أولا على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية ، حيث أن جميعها تستخدم الإستهلاك الوسيطي ، حيث أن مجموع تكاليف الإنتاج بأسعار المنتج تفوق مخرجات القطاع ، وهناك لا توازن ثاني يظهر في مستوى دخل رأس المال حيث أن فائض إجمالي العمليات لمختلف المتعاملين أكبر من مداخيل رأس المال لجميع القطاعات الاقتصادية .[1]

ولمواجهة مشكلة عدم توازن المصفوفة هناك عدة طرق مستخدمة في هذا المجال من بينها ، طريقة RASوتعد هذه الطريقة أكثر الطرق استخداما لتحقيق الموازنة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، وهي تستخدم عندما يكون مجموع الصفوف لا يساوي مجموع الأعمدة ، أو عندما يكون لدينا قاعدة بيانات جديدة ونود تحديث المصفوفة .

المطلب الثالث : مخطط مصفوفة الحسابات الاجتماعية

تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي مزيج بين فكرتين أساسيتين : العرض على شكل مصفوفة لحسابات الدخل الوطني ، مما يعكس النموذج الكينزي لسوق السلع والخدمات . نموذج مدخلات ومخرجات الذي يعكس العلاقة الهيكلية للإنتاج في هذا الاقتصاد .[2]

وتعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية مصفوفة مربعة لمعطيات اقتصادية واجتماعية ، مبنية على أساس ثلاث قواعد أساسية :

لكل سطر من هذه المصفوفة عمود مرافق ، حيث أن لكل عنصر من سطر أو عمود يعتبر مدخلات .

تقول عن نظام مصفوفة الحسابات الاجتماعية أنه مكتمل إذا تساوى مجموع الأسطر مع مجموع الأعمدة المرافقة كل مدخل من مدخلات المصفوفة يعتبر إيراد من منظور الأسطر وإنفاق من منظور الأعمدة[3] .

[1] .ross-entropy methods, Fofana et al., 2005 و RASمن بينها

[2] BentabetBouziane, une matrice de comptabilité sociale, le cas de l'économie algérienne, les cahiers du CREAD, N°40, 2eme trimestre, 1997, p 49.

[3] ibid,p 52.

الجدول رقم (01): مصفوفة الحسابات الاجتماعية

	عوامل الانتاج	المتعاملون	الهوامش	النشاطات	المنتجات	الادخار/الاستثمار	بقية العالم
عوامل الانتاج	1	2	3	4	5	6	7
المعاملون	2			مدفوعات عوامل الانتاج			
الهوامش	3			ضرائب واعانات الانتاج	ضرائب واعانات على المنتجات		تحويلات
النشاطات	4				الهامش التجاري		
المنتجات	5	الاستهلاك النهائي		الاستهلاك الوسيطي	مبيعات محلية	الاستثمار	الصادرات
الادخار/الاستثمار	6	الادخار المحلي					الادخار الأجنبي
بقية العالم	7	تحويلات			الواردات		

Source : Fofana Ismail, Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques, Réseau de Recherche sur les Politiques Economiques de réduction de la Pauvreté (PEP), Université Laval, Québec, Canada, Version révisée - Octobre 2007, p 8.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الثاني إلى الجوانب النظري لنموذج التوازن العام ، من بينها إلى مفهوم نموذج التوازن العام، ثم نموذج التوازن العام النمطي، وهيكل نموذج التوازن العام ، ثم إلى قاعدة بيانات نموذج التوازن العام والاطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية وتوازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، وأخيرا مخطط مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

1-الجانب التطبيقي: تكوين المصفوفة المحاسبية الاجتماعية في الجزائر لسنة 2014:

أحدثت الجزائر نظاما جديدا للحسابات الوطنية يطلق عليه إسم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA (Système des Comptes Economiques Algerien

هذا النظام الذي تم وضعه في أفريل من سنة 1979 من طرف مصالح وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية (مديريةالإحصائيات والمحاسبة الوطنية) والذي يدخل ميدان التطبيق شيئا فشيئا.

هو نظام نابع من واقع الإقتصاد الجزائري مع الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال والمتمثلة أساسا في نظام الحسابات القومية ونظام حسابات الناتج المادي.

أ-تعريف الأعوان الاقتصادية حسب SCEA:

الإحصائيات المعدة من طرف مختلف المؤسسات العمومية تغطي بطبيعة الحال كل مجالات النشاط الاقتصادي

وهنا تتمثل مهمة المحاسب الوطني في تنظيم وتقديم في إطار منطقي عام، المعطيات الاقتصادية الأساسية والربط

فيما بينها باعتماد تعريف وتنميط مشترك محدد سلفا ومتفق عليه. من هذا المنطلق تعتمد المحاسبة الوطنية مجموعة

من القواعد لتصنيف وتقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعات وفروع. هذه الأخيرة تكون مرتبطة فيما بينها في حدود

معينة، وبهذا الصدد فإن SCEA يميز بين:

- الفروع الانتاجية.
- الخدمات السلعية.
- الفروع السلعية للإدارات العمومية البريد مثلا.

أما فيما يخص القطاعات المؤسساتية الأساسية فإن SCEA يعتمد القطاعات التالية:

- قطاع المؤسسات وشبه المؤسسات غير المالية.
- قطاع المؤسسات المالية.
- قطاع الإدارت العمومية.
- قطاع الأسر والمؤسسات الفردية.
- قطاع الخارج أو بقية العالم.

ب–المعطيات الاقتصادية الضرور ية لتكوين SAM:

إن تكوين SAM يتطلب اللجوء إلى مصادر إحصائية رسمية ناتجة عن المحاسبة الوطنية ... أما الوثيقة التي تحتوي معلوماتمفصلة عن القطاعات المكونة للنظام الإنتاجي وعن المنتجات المتاحة هو المعروف من طرف SCEA بجدول المدخلات والمخرجات الذي يعد نقطة انطلاق لكل عملية جمع للمعطيات على المستوى الكلي.

في الجزائر المستقلة تعاقبت 3 جداول من صنف جداول (مدخلات–مخرجات) والتي كانت تتماشى شيئا فشيئا مع متطلبات الإسقاطات و التخطيط .فالجدول الأول المعد لسنة 1968 يختلف من حيث تركيبته عن الجدولين الصادرين فيما بعد سنة 1974 و 1979 . فهذا الجدول لم يعد سوى لوصف هيكل المشتريات والمبيعات لمؤسسات الإنتاج المجمعة ضمن قطاع حسب نشاطهم الرئيسي. كما أن الجدول المعد سنة 1979 يختلف عن سابقه المعد سنة 1974 إذ أن الجدول الأول أخذ بعين الاعتبار التغيرات المدخلة على الجدول بحد ذاته والتحسينات الواقعة على الإطار المحاسبي الوطني .

ج– تكوين النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2014:

سنعتمد على جدول (المدخلات– والمخرجات) لماقبل سنة 2014...من أجل تكوين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري بهدف إعطاء فكرة عن كيفية الإستفادة من هذه المصفوفة على التحليل والطريقة تبقى نفسها مع الجداول في السنوات القادمة .

- **وصف للمصفوفة المحاسبية الاجتماعية:** فالجدول الموالي يعطي لنا صورة عن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري باعتماد معطيات

الجدول رقم 02 : المدخلات–المخرجات. حيث تم تشكيل المصفوفة وتفصيلها

	FACTEUR		AGENTS				BRANCHE PRODUCTIVE			
	1- Mains d'œuvre	2- Capital	3-Ménages	4-Entreprises	5-Etat	6-Reste du Monde	7-Agriculture	8- Industrie	9-Services	10- Service Non Marchand
1-Mains d'œuvre							132450,0	937481,0	442554,0	2667627,7
2- Capital							1289243,0	6479023,0	2747834,0	
3-Ménages	4180112,7			4613017,6	29572,0					
4- Entreprises		10512981,8				35756,2				
5- Etat			645416,1	2662077,5						
6- Reste du monde		3118,2		31402,8						
7- Agriculture										
8 –Industrie										
9- Service										
10-Service Non Marchand										
11- Agriculture			1576766,0				101114,0	317038,0	67091,0	158128,0
12-Industrie			1825817,0				709480,0	2967561,0	652154,0	34318,0
13-Service			2868711,7				292840,0	447887,0	711228,0	572866,0
14-Service NM					3432939,7					
15- Agriculture						3758,0				
16-Industrie						5625662,0				
17-Service						587511,3				
18Accumulation			1905991,5	3242240,1	970756,9	-1833210,5				
TOTALE	4180112,7	10516100,0	8822702,3	10548738,0	4433268,6	4419477,0	2525127,0	11148990,0	4620861,0	3432939,7

		MARCHE INTERIEUR				EXPORTATION			ACCUMULATION	TOTALE
		Agriculture	Industrie	Service	Service NM	Agriculture	Industrie	Service	Accumulation	
1	Mains d'œuvre									4180112,7
2	Capital									10516100,0
3	Ménages									8822702,3
4	Entreprises									10548738,0
5	Etat	92764,0	772220,0	260791,0						4433268,6
6	Reste du monde	355804,0	3429760,0	599392,0						4419477,0
7	Agriculture	2521369,0				3758,0				2525127,0
8	Industrie		523328,0				5625662,0			11148990,0
9	Service			4033349,7				587511,3		4620861,0
10	Service N M				3432939,7					3432939,7
11	Agriculture								749800,0	2969937,0
12	Industrie								3535978,0	9725308,0
13	Service									4893532,7
14	Service N M									3432939,7
15	Agriculture									3758,0
16	Industrie									5625662,0
17	Service									587511,3
18	Accumulation									4285778,0
	TOTALE	2969937,0	9725308,0	4893532,7	3432939,7	3758,0	5625662,0	587511,3	4285778,0	

المصدر: بن شعوان فاتح & حاشي نوري، تكوين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كوسيلة لتحليل الانتاج في الجزائر لسنة 2014.

د- تكوين النهائي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2015:

رقم الجدول 03 : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2015

	FACTEUR		AGENTS				le total
	1-Mains doevre	2-Capital	3-Mènages	4-Entreprises	5-Etat	6-Reste du Monde	
1-Mains doevre							
2-Capital							
3-Mènages	41801 1.7			461301 7.6	295 72		5060601. 3
4-Entreprises		1051298 1.8				5043, 11	1051802 5.11
5-Etat			64541 6.1	266207 7.5			3307493. 6

6-Reste du Monde				7680,63			7680,63
le total	41801 1.7	1051298 1.8	64541 6.1	728277 5.7	295 72	5043, 11	1889380 0.6

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية 2014

- **نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة) :**

نعمل الآن في هذا الفرع على تحليل الاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2015.

-أهم التحويلات بين الوحدات الاقتصادية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يمثل الجدول رقم(03) أهم التحويلات التي تحدث بين الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في العائلات والشركات والإدارات العمومية والعالم الخارجي، بحيث أن الأسطر تمثل دخول هذه الوحدات، والأعمدة تمثل إنفاق الوحدات.

الجدول رقم 04 : التحويلات بين الوحدات الاقتصادية (الوحدة: مليون دج)

دخول / الإنفاق	**العائلات**	**شركات**	**الإدارات العمومية**	**لعالم الخارجي**
العائلات		4613017.6	29572	
شركات				5043,11
الإدارات العمومية	4613017. 6	2662077.5		
لعالم الخارجي		7680,63		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2014.

- **تحليل الجدول:**

كتحليل للجدول أعلاه نرى أن العائلات الجزائرية تستقبل من الشركات والإدارات العمومية ما يقارب..4642589.6 ملبون دج كتحولات في شكل أجور وأرباح وفوائد ومنح وإ عانات وتعويضات وتأمينات، في حين تقدم العائلات للإدارات العمومية ما يقارب 4613017.6 ملبون دج كتحويلات في شكل ضرائب مباشرة وتكاليف الكراء ومساهمات الضمان الاجتماعي وتأمينات وغيرها من التحويلات، في حين يتم تحويل ما يقارب 5043,11 مليون دج من العالم الخارجي إلى الشركات عن طريق حصص الأرباح على رؤوس الأمو ال والفوائد وغيرها، وتدفع الشركات حوالي 4613017.6 مليون دج للعائلات و. 2662077.5 دج للإدارات العمومية 7680,63 مليون دج للعالم الخارجي في شكل فوائد وضرائب وتكاليف كراء وتأمينات وغيرها، كما تستقبل الإدارات العمومية تحويلات من العائلات والشركات مقدرة بـ.3307493.6 مليون دج كفوائد ومساهمات الضمان الاجتماعي وضرائب مباشرة وغير مباشرة وغيرها، وتدفع الإدارات العمومية للعائلات ما يقارب 29572 مليون دج كتحويلات وإ عانات وتأمينات وغيرها، في حين أن العالم الخارجي يحول له ما يقارب 7680,63مليون دج من طرف الشركات كفوائد وتأمينات وتحويلات أخرى.

–محاكاة السياسة التجارية:

كما ذكرنا سابقًا، سنختار محاكاة السياسات تجارية على كتلتين حسب طرق الإغلاق ، كتلة واحدة بميزانيتها خارجي المنشأ مع تحويلات إلى الأسر كمتغير تعديل. كتلة ثانية سيحتوي على إغلاق برصيد ميزانية داخلي.

– المجموعة الأولى: (محاكاة بموازنة خارجية)

في هذه المجموعة من عمليات المحاكاة، نختار قاعدة إغلاق حيث يكون رصيد الميزانية أول تعتبر المدخرات الحكومية خارجية (ثابتة) ، لذلك سيتم تحقيق التوازن من خلال جعل التحويلات من الدولة إلى الأسر الذاتية (متغير التكيف) ، بينما أخرى التحويلات إلى الشركات والمؤسسات المالية خارجية ، وبالتالي فهي ثابتة.

1.1 السيناريو 1

نعتبر في هذا السيناريو الأول أن تفكيك التعريفة هو من جانب واحد وتتعلق بالواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، لذلك نحن نحاكي Tmue = 0 in جميع القطاعات بالتمييز (الضرائب تجاه بقية العالم).

نتائج هذا السيناريو معروضة في الجدول المتعلق بالأداء الاقتصاد الكلي. ويبين الجدول الآثار القطاعية، حيث الاختلافات مقارنة بالوضع المرجعي تحسب.

الجدول رقم 05 : الآثار الإجمالية لسنة 2014

إجمالي الصادرات	2.934701262
الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	2.682796479
الصادرات إلى ROW	3.221282596
إجمالي الواردات	3.944670933
الواردات من الاتحاد الأوروبي	13.95482163
الواردات من ROW	-3.160294104
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق	-0.798149581

تحليل:

كما هو متوقع ، نلاحظ انخفاضًا في الإيرادات الحكومية التالية إلغاء الإيرادات الجمركية من الاتحاد الأوروبي بنسبة -5.67٪ مقارنة بوضع المعيار ، وبالتالي الحفاظ على رصيد الميزانية الخارجي ، والتحويلات إلى الأسر ، المتخذة كمتغير تعديل قد انخفض إلى حد كبير بنسبة -39.9 ٪ مقارنة بحالة المرجعي ؛ ونتيجة لذلك ، انخفضت مدخرات الأسرة أيضًا بنسبة -1.84٪ ، فضلاً عن انخفاض دخلها بنسبة -1.68٪.بعد هذا التعديل في التعريفات تجاه الاتحاد الأوروبي (Tmue = 0) ؛ فإنه يتبع تحويل التبادل (الواردات) لصالح هذه الكتلة ، منذ النتائج المذكورة أعلاه تظهر زيادة في الواردات قرابة 14٪ على حساب الواردات عن بقية العالم والذي سينخفض بنسبة -3.16٪. بينما إذا كان هذا الافتتاح من جانب واحد ، لن تواجه الصادرات تغييرات كبيرة منذ ذلك

الحين ستزيد بشكل أفضل قليلاً تجاه بقية العالم بنسبة 3.22٪ (بفضل انخفاض قيمة سعر الصرف) مقابل 2.68٪ للاتحاد الأوروبي. الانفتاح في هذا الاتجاه يفيد الواردات التي زيادة أكثر من الصادرات.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإن التباين سلبي حسب هذا السيناريو لأنه ينحرف عن الوضع الأولي عند – 0.79٪ إثر زيادة الواردات وانخفاضها الاستهلاك وكذلك تخفيض ميزانية الدولة. مدخرات الأعمال ويرجع سبب الزيادة إلى انخفاض أسعار المدخلات. الرقم القياسي لأسعار المنتجات المحلية وانخفاض المنتجات المستوردة مع اختفاء الضرائب .يحسب الجدول التباين المعادل 58 معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي نفقات استهلاك الوضع الأساسي. ينخفض هذا بشكل طفيف بنسبة –0.28٪ ، مما يعكس أتأثير سلبي على رفاهية الأسر التي ينخفض دخلها وتحويلاتها إلى حد كبير.

الجدول5: جدول يوضح بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر

الجدول رقم 06: جدول يوضح بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
X	5026.82	4266.33	5031.97	5983.93	5087.7	3192.11
M	7655.84	7663.68	7129.47	7069.80	6489.65	5174.62
M–X	-2629.02	-3397.3	-2097.5	-1085.87	-1401.75	-1982.51
X/PIB	0.208277968	0.183118124	0.2031945179	0.23499042	0.2037027547	0.1512022104
M/PIB	0.3172070611	0.3289381516	0.2878930557	0.2776328051	0.2598242068	0.2451087155
M–X/PIB	-0.108929093	-0.1458200276	-0.0846985378	-0.0426423851	-0.056121452	-0.0939065051

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائري

تحليل:

نلاحظ من خلال جدول أعلاه ان في سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 87.84 د.ج لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 2629.02 د.ج بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات بنسبة 12.08٪ وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91٪ نظرا لتراجع الحاد في اسعار البترول بحوالي 47.1٪ سنة 2015 وبالتالي عرف معدل التغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 10.7٪ سنة 2014 الى 73٪ سنة 2015.

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل الى 3397.3 د.ج سنة 2016 اي بزيادة قدراها 4.8٪ ويرجع ذلك الى الانخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2٪ مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6٪ بالرغم من ان الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7٪ وقد وصل حجم الصادرات الاجمالية سنة 2016 الى4266.33 د.ج مقارنة بسنة 2015عندما بلغت الصادرات الاجمالية قيمة 5026.82 دينار جزائري اضافة الى انخفاض حجم الواردات الى 7663.68 دينار جزائري بعد ان وصلت الى 7655.84 د.ج سنة 2015 ويرجع ذلك الى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الانتاج

ما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري الى حوالي 2097.5 د.ج بسبب ارتفاع الصادرات الى حوالي 5031.97 د.ج اي بنسبة 17.22٪ مقارنة مع سنة 2016 وكذا انخفاض بطيئ في حجم الواردات التي وصلت 7129.47 د.ج وبذلك ارتفع معدل التغطية الى 76٪

وبخصوص سنة 2018 فتشير الارقام المؤقتة الى ان الميزان التجاري سيسجل اقل عجز ب 1085.87دينار جزائري اذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل الى 5983.93 د.ج في حين ان حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء الى حدود 7069.80 د.ج

اما في سنة 2019 فقد ارتفع العجز التجاري الى حوالي 1401.75 د.ج بسبب انخفاض الصادرات الى حوالي 5087.7 د.ج ا مقارنة مع سنة2018وكذا انخفاض بطيئ في حجم الواردات التي وصلت 6489.65 د.ج بسبب19-cov .

في سنة 2020 ارتفع العجز ليصل الى 1982.51 د.ج ويرجع ذلك الى الانخفاض الكبير في الصادرات مقارنة مع 2019 حيث وصل الى 3192.11 د.ج مع انخفاض الواردات التي وصلت الى 5174.62 د.ج بسبب الانتشار الكبير لفيروس cov-19

الجدول 6 : التغير السنوي في بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التغير في X	-0.424806851	-0.151286499	0.1794610356	0.1891823679	-0.149772808	-0.372582896
التغير في M	-0.11513843	0.0010240548	-0.0697067905	0.0083694861	-0.0820603129	-0.2026349649
التغير في M-X	-30.29964481	0.292230565	-0.382597945	-0.482302741	0.290900384	0.4143106831
التغير في X/PIB	-0.258157186	-0.120799354	0.1096363018	0.1564801178	-0.133144429	-0.2577311454
التغير في M/PIB	0.1412348219	0.0369824381	-0.1247805878	-0.0356391042	-0.064144431	-0.0566363369
التغير في M-X/PIB	-39.60123841	0.3386692571	-0.419157031	-0.4965393	0.3160955225	0.6732729046

المصدر: من اعداد الطلبة باستعمال معطيات الجدول السابق.

تحليل:

نلاحظ انخفاض كبير في نسبة الصادرات سنة 2015 حيث وصلت الى 42.48٪ مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كان أكبر تطور سنة 2018 بسبة ارتفاع حيث وصلت الى 18.91%

اما بالنسبة للواردات نلاحظ انها في انخفاض بسيط مستمر الى ان وصلت 20.26% سنة 2020

الميزان التجاري شاهد سنة 2015االكبر نسبة انخفاض في الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة حيث وصلت الى 3029٪مقارنة بالسنة التي قبلها

اما التغير في صافي الصادرات كان أكبر نسبة انخفاض 25.81٪سنة 2015 ووصل أكبر تطور سنة 2018 بنسبة 15.64٪

اما التغيرات في صافي الواردات كانت متقاربة في انخفاض مستمر من سنة 2014 الى 2020

اما التغير في صافي الميزان التجاري شهد أكبر انخفاض بنسبة 3960%سنة 2015 مقارنة ب سنة 2014 وشهد أكبر تطور سنة 2020 بنسبة 67.32%.

الـخـاتـمـة

قد استهدف بحثنا دراسة دور السياسة التجارية في علاج الاختلال في ميزان التجاري آخذين الجزائر كدراسة حالة لمحاولة معرفة أثر السياسية التجارية خلال الفترة الإصلاحات إلى يومنا هذا فتطلب منا هذا البحث تنولنا فصلين ، الفصل الاول الذي تمحور حول الإطار النظري الخاص بساسة التجارية وكيفية معالجة الخلال في ميزان التجاري حيث سلطنا الضوء على الادوات الكمية والسياسية التجارية والتي تأثر بها المتغيرات الكلية وتوازنات الداخلية والخارجية, مثل توازن ميزان التجاري ، كما تطرقنا الى مفاهيم ميزان التجاري واهميته كونه من اهم التوازنات الخارجية للاقتصاد أيضا شرح هيكله وطريقة التقييد فيه حيث يكون مبدأ القيد المزدوج وأيضا أنواع اختلال ميزان التجاري الذي يعتبر من اخطر المشاكل التي تؤثر سلبا على تحقيق النمو الاقتصادي وحاولنا ابراز طرق معالجته والذي تلعب فيه أدوات السياسة التجارية دوارا كبيرا من خلال التطرق إلى التحكم في الصادرات والواردات وتطرقنا في الجانب التطبيقي من خلال ابراز دور السياسة التجارية في معالجة اختلالات معتمدة بذلك على أدواتها الكمية والكيفية وأيضا تتبعنا تطور ميزان التجاري خلال الاصلاحات التي شهدتها الجزائر من 2014الى غاية 2020.

-اختبار الفرضيات :

1- نثبت صحة الفرضية الاولى بأن الانتقال من نظام الاحتكار والرقابة الممارس في 1990 إلى نظام السوق أو سياسة التحرير قد أدى إلي عملية تفكيك جمركي حيث انتقلت معدلات التعريف الجمركية من 19 إلى 4 معدلات فقط بالإضافة الى تراجع استخدام نظام الحصص وتراخيص الاستيراد وزيادة الاتفاقات الموقعة من اجل التحرير التجاري

2- اتضح لنا أن أسعار النفط لا تؤثر على الميزان التجاري في المدى القصير بينما يظهر التأثير في المدى الطويل وعليه نرفض صحة الفرضية الثانية

3- اتضح لنا أن في ظل ضعف الصادرات خارج المحروقات ، تلجأ الدولة لاستخدام التعريفة الجمركية باعتبارها أداة عامة تساعد على التحكم في حجم الواردات.

- النتائج:

- إن مجرد التبادل التجاري لا يمكن يؤدي بالضرورة في ظل الهيكل الحالي للاقتصاد الجزائري الى تحقيق توازنات خارجية أو تحقيق نمو الاقتصادي

- إن تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط، وإنما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جيهة، والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جيهة أخرى

- ان هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2014 - 2020) يوضح ان حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع الدول الاتحاد الاوروبي اضافة الى جمهورية الصين . غير ان قطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الاكبر من الصادرات الاجمالية، وهو ما يحتم علينا تقديم مجموعة من توصيات من اجل تحسين وضعية الميزان التجاري من جهة وتنويع مصادر الدخل من جهة ثانية

- تواجد السياسة التجارية للجزائر مجموعة من التحديات , منها اتفاقيات الشراكة وضعف الهيكل الانتاجي المحلي وانخفاض احتياطي الصرف

- افاق البحث:

- ان العالم الجغرافي يلعب دورا كبيرا في المنافسة على الاسواق الخارجية، لذلك على الدول العربية ان تقيم السياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الامكان، والعمل على تحسين مستوى التبادل بينهم، من خلال القيام بدراسة الاسواق الخارجية والتقرب منها للاستفادة من فرض حرية التبادل بينهم

- ان تقوم السلطات العمومية بوضع سياسات تجارية بما يلائم ظروفها الاقتصادية والتجارية وليس ما تمليه عليه المنظمات العالمية التي تبحث عن الاسواق لتصريف منتجات

- تهيئة الهياكل المناسبة لتأطير ومراقبة تنفيذ السياسات التجارية، من اجل توفير منتوجات جزائر خاصة بها بالكمية والنوعية، والجودة المطلوبة في الاسواق الخارجية

- ترشيد الانفاق العام وتخفيض فاتورة الواردات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

– الكتب:

1. منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3، 1968.
2. أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 .
3. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003.
4. مصطفى رشدي شيحة ،الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003.
5. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، 2007.
6. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007.
7. جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .
8. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003/2004 .
9. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
10. سهير محمد السيد حسن، محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005/2004.
11. مفتاح حكيم ، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002.
12. محمود حامد عبد الرزاق ، اقتصاديات الجمارك (النظرية والممارسة)، مكتبة الحرية ، 2006 .
13. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001/2000 .
14. دافيد راتشمان وآخرون ، الإدارة المعاصرة ، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001.
15. عماد الإمام وآخرون ، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج وإستخدامها في تقويم السياسات والتنبؤ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت

– الرسائل الجامعية:

1. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية دراسة حالة مجمع صيدال، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم غير منشورة ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006 /2007 .

2. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2012 – 2013.

2. فرحي محمد ، " النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد الاقتصاد ، 1999.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية.

- Brahim Guendouzi , Op. cit,.

- M.E Benissad,، [1] Economie Internationale, Office des Publications Universitaire, Alger,1983

- Brahim Guendouzy , op. cit , p 49

- Computable general equilibrium model / modele d'équilibte général calculable

- Mathematical Programing Software

- General Equilibrium Software .

-Gae kauzi , Forecast and the Impact of macroeconomic policles . - --- Computable general equilibrium study for Papua new Guinea , doctorat in economic , Monash University , Australia , August , 2003

- Mary Bur Fisher , Introdution to computable general equilibrium models , Cambridge university press , USA , 2011.P1 .

- Social accounting matrix

- Mary Bur Fisher , op.cit .

- BentabetBouziane, une matrice de comptabilité sociale, le cas de l'économie algérienne, les cahiers du CREAD, N°40, 2eme trimestre, 1997.